روناهي
عين الحقيقة

@rojnameyaronahi2011
@NewspaperRonahi
ronahinewspaper
rojnama ronahi
rojnama ronahi
ronahi_newspaper
www.ronahi.net
+963 938541707
r.ronahi2011@gmail.com
ronahinewspaper@gmail.com
+963 984370218
+963 052 423165
مؤسسة روناهي للنشر والتوزيع
shrktronahi@gmail.com
٠٩٢٨٧٩٤١٩٦
(المكتب الرئيسي: قامشلو - حي العربي، طريق عامودا شارع روناهي (الفرندة))

أنور صوفي.. شاعر حمل هموم شعبه وحافظ على لغته بقلمه

اقترن اسم الشاعر الكردي أنور صوفي، المعروف بـ "بافي شيركو"، بالذاكرة الأدبية والتراثية الكردية، إذ كرّس حياته لصون اللغة الكردية والتغني بقضايا شعبه. حتى غدا يُلقب في الأوساط الأدبية والثقافية بـ "جكر خوين ديرك"، تشبيهاً بالشاعر الكردي الراحل، وتأكيداً على عمق بصمته الشعرية.

وُلد الشاعر أنور صوفي قبل ٧١ عاماً في مدينة السليمانية بجنوب كردستان. وعندما بلغ الرابعة من عمره هاجر مع بقية أفراد عائلته ليستقر في مدينة ديرك، ملتحقاً بوالده الذي كان قد توجه قبل ذلك إلى قرية كاني نعمي التابعة لمدينة ديرك.

سيرته الذاتية

ومنذ سنواته الأولى، ارتبط صوفي بالقراءة والمطالعة واللغات الأخرى، وكان يتقن اللغة الفرنسية في المدرسة ويكتب بها القصائد، كما بدأ بتعلم اللغة الكردية بشكل ذاتي، فتعلم أحرفها من خلال الأحرف الفرنسية، ثم أخذ يسأل أصدقاءه وأبناء الوسط الشعبي ممن يعرفون اللغة الكردية عن أحرفها ومفرداتها، إلى أن تمكن من تعلمها والكتابة بها بشكل رسمي عندما بلغ ٢٣ عاماً.

وكان صوفي يستمع إلى أشعار عدد من الشعراء، وتأثر بجكر خوين وأحمد خاني وملا سعيد، حتى ارتبط بالشعر وسار في هذا المجال متأثراً بهم.

وخلال مرحلة دراسته الثانوية، واجه صوفي ظروفاً صعبة بسبب التضييق والحظر المفروض على اللغة والثقافة الكرديتين، وتعرّض للاعتقال والتعذيب لمجرد تحدثه باللغة الكردية مع أحد رفاقه داخل المدرسة، ما تسبب في فقدانه السمع في أذنه اليمنى بشكل دائم.

وفي سن الثالثة والعشرين، بدأ "صوفي" مسيرته في كتابة القصائد، في مرحلة عاصر خلالها ظروفاً من التضييق والحظر الذي فرضه حزب البعث على اللغة والثقافة الكرديتين، واضطر في بداياته إلى إخفاء قصائده في أماكن سرية أو حرقها خوفاً من ملاحقة الأجهزة الأمنية.

وتنقل "صوفي" خلال حياته بين مدن ومناطق روج آفا وجنوب وشمال كردستان، إذ كان لديه أقارب ومعارف في تلك المناطق، وكان يحب التنقل لرؤية طبيعة كردستان، وهو ما أسهم في صقل خبرته.

وفي عام ١٩٧٦، تزوج "صوفي" ورُزق بأربعة شباب وشابة واحدة، وعمل معلماً في مدارس مدينة ديرك، وبعدها موظفاً ضمن فرع المالية في المدينة.

وشكلت انتفاضة قامشلو عام ٢٠٠٤ نقطة تحول مفصلية في مسيرته الأدبية، إذ أعادت الانتفاضة روح الإصرار إلى نفسه، ودفعته إلى اتخاذ قرار حاسم بكسر حاجز الخوف والتوقف نهائياً عن حرق نتاجه الشعري أو إخفائه.

وفي السياق، روى الشاعر "أنور صوفي" تفاصيل هذه المرحلة خلال حديثه مع "وكالة أنباء هاوار"، "في عام ٢٠٠٤، ومع اندلاع انتفاضة قامشلو والمخططات التي استهدفت الشعب الكردي وارتقاء شبابنا شهداء، قررت ألا أحرق قصائدي أو أخفيها بعد اليوم، بدأت بنشر نتاجاتي فور الانتهاء منها، حتى أصبح لدي اليوم ستة دواوين شعرية مطبوعة باللغة الكردية، إضافة إلى ديوانين قيد التجهيز للطباعة خلال الفترة المقبلة".

ويمتلك "صوفي" ستة دواوين شعرية مطبوعة باللغة الكردية، هي: DEŞT Û ZOZAN، BIRÛSK، RONAHÎ، ÇERXÊ، GELEWÊJ، QEVDEK SERHATÎ، إضافة إلى ديوانين لم يُطبعا بعد.

وكتب هذه الدواوين منذ عام ٢٠٠٤، فيما تمت طباعتها بين عامي ٢٠١٩ و٢٠٢١، وتتنوع موضوعاتها بين الشعر القومي والغرامي، إذ كان يستمد من الأحداث التي يعيشها موضوعات لقصائده.

وقال "صوفي" عن طبيعة قصائده: "تستمد قصائدي مواضيعها من الأحداث والظروف الساخنة التي مررنا ونمر بها، حيث أحول تلك الوقائع إلى نصوص شعرية أحرص على نسخها ونشرها".

ويواصل "صوفي" حالياً نشاطه ضمن اتحاد المثقفين في روج آفا، ويحرص على المشاركة الفاعلة في الأنشطة والأمسيات التي ينظمها الاتحاد في مدن الجزيرة، رغم معاناته من مشكلات صحية وصعوبة في المشي على قدميه.

وتكريماً لمسيرته وعطائه الأدبي، حظي صوفي عام ٢٠٢٥ بتكريم خاص إلى جانب ٥٤ شاعراً وشاعرة، خلال فعاليات الدورة الثالثين لمهرجان الشعر الكردي الذي أقيم في مدينة قامشلو.

واختتم الشاعر "أنور صوفي" حديثه مع "وكالة أنباء هاوار"، بالتأكيد على أهمية التمسك بالهوية اللغوية، قائلاً: "اللغة الكردية هي لغة محبة وسلام، وهي لغتنا الأم التي تتطلب من جميع المثقفين وأبناء الشعب الكردي الالتفاف حولها وحمايتها، يجب علينا جميعاً، ومن خلال أقلامنا ونتاجاتنا، أن نثبت للعالم أجمع مدى تمسكنا بلغتنا وأصالة وجودنا".

عدسة روناهي

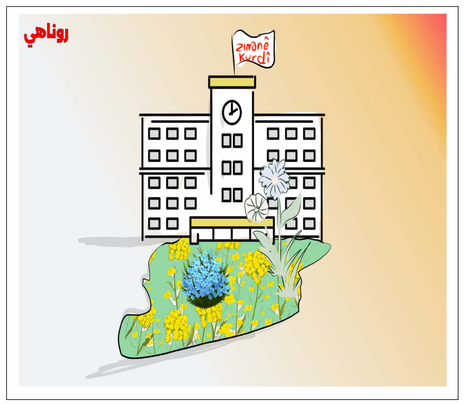

مراكز توزيع صحيفة روناهي واقتناء الكتب: اقليم الجزيرة- قامشلو (مكتبة سعدو- فرع (١) شارع زكي الأرسوزي- جانب البلدية ٤٢٥٩٩٧/ فرع (٢) الشارع العام، مقابل جامع الشلاح ٤٥٢٠٨١/ مكتبة آواز- طريق عامودا ٤٣٩١٥٤/ مكتبة الحرية- الشارع العام ٤٢١٣٦٠/ مكتبة سومر- الشارع العام ٤٤٠٤٣٧/ مكتبة الراوي فرع (١) شارع الكورنيش، تجمع محلات الراوي ٤٤٠٢٨ - فرع (٢) مقابل الصيدلية العمالية ٤٤٠٨٢٠/ مكتبة الزهراء- دوار البشيرية ٤٦٠٦٩٩/ مكتبة الجواهري ٤٤٣٧٤٢/ مكتبة دار القلم- الشارع العام ٤٥٢٧١٤/ مكتبة الأنوار شارع عامودا ٤٣٨٢٠٧/ مكتبة الرسالة الشارع العام هاتف ٠٩٦٦٢٧٨٤٥٧-٧٤٥٧٣٣/ /المكتبة الرئيسية - ركزي لكي- ٧٥٤٤١٦ / عامودا (مكتبة آرين ٧٣٢٣٢٣) / دريكية (مكتبة سها ٧١١٤١٠) / جل آغا (مكتبة وائل ٧٥٥٥٥١) / تربه سبيه (مكتبة الجهاد ٤٧٠٦١٨).

روناهي
عين الحقيقة
يومية سياسية ثقافية اجتماعية عامة تصدر عن مؤسسة روناهي للإعلام والنشر
أسست عام ٢٠١١ - السنة الخامسة عشرة | العدد: ٢٥٣٦ | النسخة الإلكترونية - ٢٥٣٦ | الجمعة - ٢ تشرين الأول ٢٠٢٦م | (٥٠٠) ل.س

بعد انتهاء مهام «العزم الصلب».. الوحدة الوطنية في العراق منع تكرار سيناريوهات الانهيار الأمني

انتهت عملية "العزم الصلب" في العراق إثر انسحاب قوات التحالف الدولي معداتها من قاعدة هولير الجوية في باشور كردستان بعد سنوات من النضال المشترك لمكافحة داعش؛ الأمر الذي ينقل العلاقات في العراق بين بغداد وهولير إلى آفاق ثنائية في التصدي للهجمات المحتملة ومواجهة أيّ نوع من التهديدات أو المخاطر...ص-٨

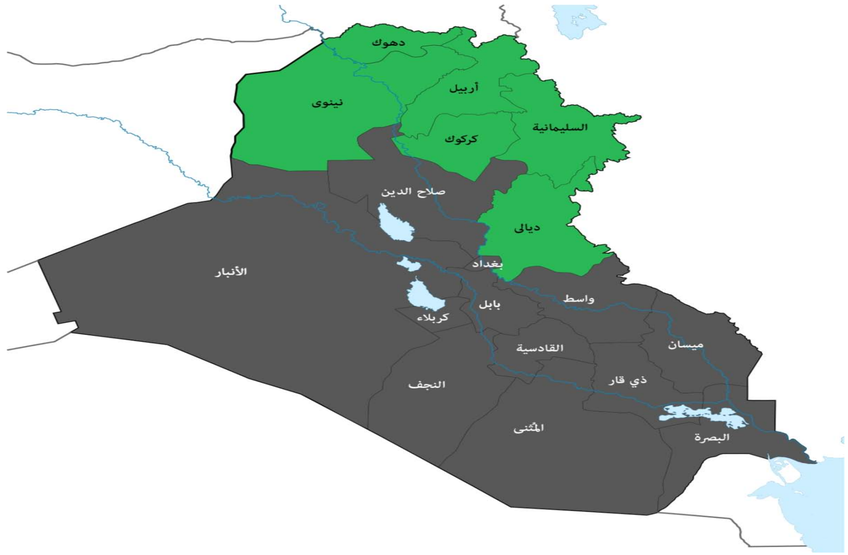

خير الدين خالديان: مشاركة الأرمن والسوريين في بناء سوريا ضمانة الحقوق والاستقرار

أشار رئيس المجلس الاجتماعي الأرمني، في مدينة الدرباسية، خير الدين خالديان، إلى أن الشعب الأرمني لعب دورا محوريا في بناء سوريا الحديثة، وخاصة في مجال الحرف الصناعية، ولفت إلى أن مشاركة الشعب الأرمني، وكافة السوريين في بناء سوريا الجديدة، هي الضمان الوحيد للوصول إلى سوريا آمنة مستقرة ديمقراطية.. ص-٥

مظلوم عبدي يبحث مع أهالي قامشلو أهم قضايا الساعة

بحث مستشار الرئاسة السوريّة، مظلوم عبدي، خلال اجتماع مع أهالي مدينة قامشلو، الأربعاء الثلاثين من أيلول المنصرم، آخر التطورات والمستجدات، وأهمية الحفاظ على السلم الأهلي وتعزيز الاستقرار في المنطقة. ص-٤

المرأة الكردية.. من القيود الاجتماعية إلى مواقع المسؤولية وصناعة القرار

أكدت إداريات في الحسكة أن المرأة الكردية انتقلت خلال السنوات الماضية من واقع التهميش وفرض القيود الاجتماعية إلى المشاركة الفاعلة في الحياة العامة والوصول إلى مراكز صنع القرار. ص-٢

«فاطمة الزهراء المنصوري».. أول امرأة تقود حكومة المغرب

للمرة الأولى في تاريخ المملكة المغربية، تتولى امرأة رئاسة الحكومة، بعد تعيين "فاطمة الزهراء المنصوري" منسقة القيادة الجماعية لحزب الأصالة والمعاصرة، عقب تصدر حزبها الانتخابات التشريعية، في خطوة تفتح مرحلة سياسية جديدة أمام الحكومة المقبلة. ص-٢

الكهرباء بين ساعات الانتظار وكلفة الاشتراك واقع يضغط على الأسر في قامشلو

أكد مواطنون إن أزمة الكهرباء وعدم انتظام ساعات التغذية وارتفاع أسعار اشتراكات المولدات: زادت من الأعباء المعيشية، في ظلّ اعتماد الأسر على الكهرباء لتأمين احتياجاتها اليومية، مطالبين بإيجاد حلول تضمن توفرها بأسعار تتناسب مع أوضاعهم الاقتصادية.. ص-٧

بطولة دوليّة لروّاد كرة الطاولة بدمشق.. ورسوم المشاركة تثير التساؤلات!. ص-١٠

المرأة الكردية.. من القيود الاجتماعية إلى مواقع المسؤولية وصناعة القرار

الحسكة/ رغد محمد ـ أكدت إداريات في الحسكة أن المرأة الكردية انتقلت خلال السنوات الماضية من واقع التهميش وفرض القيود الاجتماعية إلى المشاركة الفاعلة في الحياة العامة والوصول إلى مراكز صنع القرار، مشيرات إلى أن نضالها وتنظيمها ومشاركتها في مختلف المجالات؛ أسهمت في تعزيز حضورها السياسي والاجتماعي والعسكري، إلى جانب دورها في الدفاع عن حقوق النساء من مختلف الشعوب.

عانت المرأة الكردية على مدى سنوات من التهميش والقيود التي حدّت من مشاركتها في الحياة العامة وصناعة القرار، إلا أن التحولات التي شهدتها المنطقة خلال السنوات الماضية وخاصة ثورة التاسع عشر من تموز التي أسهمت في فتح مساحات أوسع أمامها للمشاركة والتنظيم وإثبات حضورها في مختلف المجالات.

ومن خلال العمل السياسي والاجتماعي والعسكري تمكنت المرأة الكردية من الانتقال تدريجياً من موقع التهميش إلى مواقع المسؤولية وصناعة القرار، بالتوازي مع مشاركة نساء من مختلف الشعوب. ما عزز حضور المرأة في المجتمع ورسخ دورها كشريك أساسي في بناء مستقبل سوريا.

وترى نساء في الحسكة أن هذه التحولات جاءت نتيجة نضال طويل وتضحيات متواصلة، مؤكدات ضرورة استمرار العمل من أجل ترسيخ المساواة، وتعزيز مشاركة المرأة في المؤسسات ومراكز القرار، وبناء مجتمع ديمقراطي يحترم التعددية وحقوق جميع شعوبه.

المرأة الكردية... مصدر القوة

وفي هذا السياق، قالت الرئيسة المشتركة لحزب الاتحاد الديمقراطي في الحسكة "زهرة العلي" خلال لقاء خاص لصحيفتنا "روناهي" إن المرأة تمثل الركيزة الأساسية التي تُبنى عليها المجتمعات، مشيرة إلى أن ما شهدته المنطقة منذ بداية ثورة ١٩ تموز وحتى اليوم أظهر بشكل واضح الدور الذي لعبته المرأة، ولا سيما المرأة الكردية من خلال نضالها المستمر والإنجازات التي حققتها.

وأوضحت زهرة "المرأة الكردية عملت على تنظيم نفسها وسعت في الوقت ذاته إلى تنظيم النساء من مختلف الشعوب. والنساء العربيات والكرديات والسريانيات تمكنّ من خلال التكاتف والنضال المشترك من تحقيق إنجازات مهمة في سبيل الارتقاء بواقع المرأة".

وأضافت أن "مساعي النساء تركزت وما تزال على مواجهة الظلم والتهميش والاستبداد الذي مورس بحقهن. والعمل على تغيير الذهنية الذكورية التي حاولت طمس دور المرأة وحصر مشاركتها ضمن أطر محددة".

زهرة علي

وأشارت زهرة إلى أن المرأة الكردية استطاعت الانتقال من واقع التهميش إلى المشاركة في مجالات سياسية ودبلوماسية وعسكرية واقتصادية. والوصول إلى مواقع المسؤولية وصناعة القرار، معتبرة أن هذه التحولات جاءت نتيجة سنوات من النضال والعمل والتنظيم.

وأكدت أن "تأسيس وحدات حماية المرأة كان من أبرز المحطات التي عكست حضور المرأة وقدرتها على تحمل المسؤولية والمشاركة في الدفاع عن المجتمع"، مشيرة إلى أن تجربة المرأة الكردية أصبحت مثالاً على قدرة النساء على تجاوز الأدوار التقليدية والمشاركة في مختلف المجالات.

وشددت الرئيسة المشتركة لحزب الاتحاد الديمقراطي في الحسكة "زهرة العلي" في ختام حديثها على أن المرأة تمتلك وعياً واهتماماً يصبان في مصلحة المجتمع ككل. وأن مشاركتها في مراكز صنع القرار تسهم في بناء مجتمع ديمقراطي حر، داعية النساء إلى مواصلة دعم بعضهن بعضاً وتعزيز المساواة بين الرجل والمرأة بما يضمن مجتمعاً يحترم التعددية والشراكة.

من التهميش إلى مراكز صنع القرار

بدورها، قالت إدارية مكتب حماية المرأة في الحسكة "نعيمة محمود" إن المرأة خلال السنوات السابقة كانت تعاني من التهميش والاستبعاد ضمن مختلف الشعوب. ولم يكن لها رأي فاعل في المجتمع وحتى داخل الأسرة"، مشيرة إلى أن المرأة الكردية عانت بدورها من العديد من المعوقات والقيود الاجتماعية.

وأوضحت نعيمة "المرأة كانت تؤدي دوراً أساسياً داخل المنزل من خلال تربية الأطفال والقيام بمسؤوليات الأسرة، إلا أنها في كثير من الحالات لم تكن تمتلك حق اتخاذ قرارات تتعلق بحياتها وحتى اختيار شريك حياتها"، لافتةً إلى وجود نساء كرديات واجهن هذه القيود وحاولن كسر القواعد التي فرضها المجتمع عليهن.

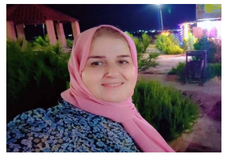

نعيمة محمود

وأضافت: "النساء شاركن في الحروب ودافعن عن أرضهن وقدمن أرواحهن في سبيل الحرية. ورغم ذلك واجهن محاولات للحد من دورهن، إلا أنهن واصلن نضالهن وأثبتن قدرتهن على تحمل المسؤولية والمشاركة في الشأن العام".

وبيّنت نعيمة "المرأة الكردية وبعد سنوات من التهميش والقيود، تمكنت من الوصول إلى مواقع المسؤولية والمشاركة في صناعة القرار، وأصبحت حاضرة في المجالات السياسية والعسكرية والاجتماعية، إلى جانب مشاركتها في النقاشات وطرح الحلول للقضايا التي تواجه المجتمع".

ونوهت إلى أن "تأسيس وحدات حماية المرأة (YPJ) شكل محطة هامة في مسيرة المرأة، حيث شاركت النساء في الجبهات ودافعن عن مختلف الشعوب المجتمع من كرد وعرب وسريان وإيزيديين وغيرهم".

واختتمت إدارية مكتب حماية المرأة في الحسكة "نعيمة محمود" حديثها بالتأكيد على أن "وصول المرأة إلى مواقع إدارية وسياسية ومراكز صنع القرار لم يأتِ بصورة مفاجئة، وإنما كان نتيجة سنوات من التضحيات والجهد والعمل المستمر"، معتبرة أن هذه المرحلة تمثل خطوةً هاماً في واقع المرأة وتمنحها دوراً أوسع في بناء سوريا الجديدة بعيداً عن التهميش والاستغلال.

«فاطمة الزهراء المنصوري».. أول امرأة تقود حكومة المغرب

مركز الأخبار ـ للمرة الأولى في تاريخ المملكة المغربية، تتولى امرأة رئاسة الحكومة، بعد تعيين «فاطمة الزهراء المنصوري» منسقة القيادة الجماعية لحزب الأصالة والمعاصرة، عقب تصدر حزبها الانتخابات التشريعية، في خطوة تفتح مرحلة سياسية جديدة أمام الحكومة المقبلة.

دخل المغرب مرحلة سياسية جديدة مع تعيين «فاطمة الزهراء المنصوري» رئيسة للحكومة وتكليفها بتشكيل الحكومة الجديدة، لتصبح أول امرأة تصل إلى هذا المنصب في تاريخ المملكة، وجاء القرار عقب تصدر حزب الأصالة والمعاصرة الانتخابات التشريعية التي جرت في ٢٣ أيلول المنصرم، في وقت تواجه فيه الحكومة المقبلة ملفات اقتصادية واجتماعية وتنموية، إلى جانب الاستعدادات لاستضافة كأس العالم ٢٠٣٠.

تكليف تاريخي

أعلن القصر الملكي المغربي في ٢٩ أيلول المنصرم أن الملك محمد السادس استقبل «فاطمة الزهراء المنصوري» في القصر الملكي بالرباط، وعيّنها رئيسة للحكومة بموجب الفصل ٤٧ من الدستور، وكلفها بتشكيل الحكومة الجديدة.

وجاء التكليف بعد تصدر حزب الأصالة والمعاصرة نتائج الانتخابات التشريعية بحصوله على ٩٧ مقعداً من أصل ٣٩٥، متقدماً على التجمع الوطني للأحرار الذي حصل على ٦٦ مقعداً، وحزب الاستقلال بـ ٦٥ مقعداً، فيما حصل حزب العدالة والتنمية على ٥٤ مقعداً.

ولا يمتلك حزب الأصالة والمعاصرة بمفرده الأغلبية البرلمانية، ما يجعل تشكيل الائتلاف الحكومي الخطوة التالية أمام فاطمة الزهراء المنصوري، وقد أعلنت عقب تعيينها أنها ستبدأ مشاورات داخل حزبها ثم مع الأحزاب السياسية من أجل تشكيل الحكومة، في ظل مرحلة تحمل، بحسب تصريحاتها، انتظارات كبيرة ولا سيما لدى الشباب.

وتأتي هذه التطورات في ظل مشاركة انتخابية بلغت نحو ٣٨ في المئة، وفق النتائج المنشورة، ما يضع قضايا المشاركة السياسية وثقة الناخبين، إلى جانب الملفات الاجتماعية والاقتصادية، ضمن الملفات التي ستواجه الحكومة الجديدة.

مسيرة سياسية

تبلغ "فاطمة الزهراء المنصوري" ٥٠ عاماً، وهي محامية درست القانون قبل أن تواصل تدريبها في فرنسا والولايات المتحدة، ثم عادت إلى المغرب لممارسة المحاماة، وتخصصت في عدد من مجالات القانون، قبل أن تنتقل تدريجياً إلى العمل السياسي، وتصبح من أبرز الوجوه في حزب الأصالة والمعاصرة.

وجاءت إحدى أهم محطات مسيرتها عام ٢٠٠٩، عندما انتُخبت عمدة لمدينة مراكش، لتصبح أول امرأة تصل إلى هذا المنصب في المدينة، وبعد تجربتها في إدارة واحدة من أبرز المدن المغربية، توسع حضورها على المستوى الوطني، فدخلت مجلس النواب، قبل أن تعود مجدداً إلى رئاسة مجلس جماعة مراكش في ٢٠٢١.

وفي عام ٢٠٢١، دخلت الحكومة وزيرةً لإعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، وهو منصب استمرت فيه حتى انتقالها إلى رئاسة الحكومة، وخلال تلك الفترة ارتبط عملها بملفات الإسكان والتعمير والتنمية المجالية، ومن بينها برامج مرتبطة بإعادة إعمار المناطق المتضررة من زلزال الحوز.

وتبدأ فاطمة الزهراء المنصوري مهمتها الجديدة في ظل ملفات متعددة، بينها التشغيل وتحسين الخدمات الاجتماعية والاستثمار وتقليص الفوارق، فضلاً عن الإعداد للمرحلة المقبلة من الاستثمارات المرتبطة باستضافة المغرب، إلى جانب إسبانيا والبرتغال، نهائيات كأس العالم ٢٠٣٠.

لماذا يشعر البعض بالعطش بعد تناول الحلويات؟

تبدو الرغبة في شرب الماء بعد تناول الحلويات أمرًا شائعًا، خصوصًا بعد تناول كميات كبيرة من السكر. وقد يلاحظ البعض شعورًا بالعطش بعد قطعة حلوى أو مشروب غني بالسكر. فيتساءلون عن السبب الذي يدفع الجسم إلى طلب الماء في تلك اللحظة.

يرتبط هذا الشعور غالبًا بطريقة تعامل الجسم مع السكر داخل الدم. فعندما يتناول الشخص الحلويات، ترتفع كمية الغلوكوز في الدم، ويبدأ الجسم بتنظيمها من خلال آليات مختلفة، لذلك، قد يظهر العطش كجزء من استجابة الجسم للحفاظ على توازن السوائل والسكر.

١- ارتفاع سكر الدم يزيد الحاجة إلى الماء:

عند تناول كمية كبيرة من الحلويات، يحصل الجسم على كمية مرتفعة من السكريات بسرعة، ما قد يرفع مستوى الغلوكوز في الدم. عندها يحاول الجسم إعادة هذا المستوى إلى نطاقه الطبيعي. ويعتمد على الإنسولين لمساعدة الخلايا على استخدام الغلوكوز.

وفي حال ارتفع سكر الدم كثيرًا، قد يسحب الجسم الماء من الخلايا إلى مجرى الدم للمساعدة في موازنة تركيز الغلوكوز، لذلك، قد يشعر الشخص بالعطش ويحتاج إلى شرب المزيد من السوائل.

٢- الكلى تؤدّي دورًا أساسيًا:

تعمل الكلى باستمرار على تصفية الدم وتنظيم كمية الماء والأملاح في الجسم. وعندما يرتفع مستوى الغلوكوز في الدم بدرجة كبيرة، قد يصل الغلوكوز إلى البول. فيسحب معه الماء ويزيد كمية البول، وبالتالي، قد يؤدي فقدان السوائل إلى زيادة الشعور بالعطش، ولهذا السبب، قد يلاحظ الشخص العطش والتبول المتكرر معًا عندما يرتفع مستوى السكر في الدم بشكل ملحوظ.

٣- نوع الحلويات وكمية السكر يصنعان فرقًا:

لا تؤدي جميع الحلويات إلى الشعور بالعطش بالدرجة نفسها، فالحلويات المركزة بالسكر، والمشروبات المُحلاة، والحلويات التي تحتوي على كميات كبيرة من الصوديوم قد تزيد هذا الشعور، خصوصًا عندما يتناول الشخص كمية كبيرة منها خلال فترة قصيرة، لذلك؛ يساعد الاعتدال في تناول السكريات وشرب الماء بانتظام خلال اليوم على الحفاظ على توازن السوائل في الجسم.

متى يستدعي العطش الانتباه؟

يصبح العطش أكثر أهمية عندما يظهر بشكل متكرر أو شديد، خصوصًا إذا ترافق مع التبول المتكرر، أو فقدان الوزن غير المبرر، أو التعب، أو تشوش الرؤية، فقد تشير هذه العوارض إلى ارتفاع مستمر في مستوى سكر الدم، وهنا يحتاج الشخص إلى استشارة الطبيب وإجراء الفحوصات المناسبة.

يستطيع تناول الحلويات بكميات كبيرة أن يزيد الشعور بالعطش بسبب تأثير ارتفاع السكر في توازن السوائل ووظائف الكلى، لذلك، لا يدعو الشعور بالعطش بعد تناول الحلوى إلى القلق في معظم الحالات، لكن تكراره بصورة واضحة مع عوارض أخرى يستحق الانتباه والفحص الطبي.

ماذا يحدث للدماغ عندما تشد عضلات بطنك؟

عندما تشد عضلات بطنك استعداداً للمشي أو النهوض، قد يحدث داخل رأسك ما لم يكن متوقعاً؛ يتحرك الدماغ حركة دقيقة داخل الجمجمة، وتتغير حركة السوائل المحيطة به، هذا ما توصلت إليه دراسة حديثة أجريت على الفئران، وكشفت عن صلة ميكانيكية أشبه بنظام هيدروليكي بين تجويف البطن والجهاز العصبي المركزي، وقد تساعد هذه الآلية في تفسير جانب من العلاقة بين حركة الجسم وصحة الدماغ.

ونشرت الدراسة في دورية "نيتشر نيوروساينس"، وقادها باحثون من جامعة ولاية بنسلفانيا الأميركية، لكن نتائجها لا تعني أن شد عضلات البطن عمداً يمثل تمريناً علاجياً أو وسيلة مؤكدة «للتنظيف» الدماغ، إذ لا تزال الآلية بحاجةٍ إلى دراسات مباشرة على البشر.

حركة تسبق الخطوة

راقب الباحثون أدمغة فئران مستيقظة أثناء تحركها باستخدام التصوير المجهري ثنائي الفوتون، وهي تقنية تتيح تصوير الأنسجة الحية بدقة عالية، ولاحظوا أن الدماغ يتحرك مسافةً صغيرةً داخل الجمجمة قبل بدء الفأر بالمشي مباشرة، وبمقارنة توقيت الحركة بنشاط عضلات البطن، وجد الفريق أن انقباض هذه العضلات يسبق حركة الدماغ، بينما لم يظهر ارتباط مماثل بضربات القلب أو التنفس الطبيعي لدى الفئران المستيقظة.

وللتأكيد أن الضغط البطني هو العامل المؤثر، وضع الباحثون حزام ضغط حول بطون فئران خاضعة لتخدير خفيف، وأدى ضغط أقل من ذلك الذي يتعرض له الإنسان أثناء قياس ضغط الدم إلى تحرك الدماغ، قبل أن يعود إلى موقعه الأساسي فور زوال الضغط.

نظام هيدروليكي داخل الجسم

تقترح الدراسة أن انقباض عضلات البطن يرفع الضغط داخل التجويف البطني، فيدفع جزءاً من الدم نحو شبكة أوردة تحيط بالعمود الفقري تُعرف باسم «الضفيرة الوريدية الفقرية».

ومع زيادة حجم الدم داخل القناة الشوكية، يتعرض الكيس المحيط بالحبل الشوكي لضغط يدفع السائل الدماغي الشوكي نحو الرأس، وترفع هذه الموجة الضغط داخل الجمجمة بدرجة محدودة، ما يؤدي إلى تحرك الدماغ برفق، وشبّه الباحث الرئيسي باتريك درو هذه الآلية بنظام هيدروليكي، تكون فيه انقباضات البطن بمثابة المضخة التي تنقل الضغط عبر الأوعية والسوائل من جزء في الجسم إلى آخر، ولا تتطلب هذه العملية، وفق الباحثين، تمريناً شاقاً، فقد تبدأ العضلات بالانقباض قبل النهوض من المقعد أو اتخاذ خطوة، لأنها تعمل على تثبيت مركز الجسم استعداداً للحركة.

هل تساعد في التخلّص من الفضلات؟

تعذّر على الباحثين تصوير حركة السوائل الدقيقة داخل أنسجة الدماغ مباشرةً، لذلك استخدموا نماذج حاسوبية لمحاكاة ما يحدث، وأشارت النتائج إلى أن الحركة البسيطة للدماغ قد تدفع السائل الموجود بين خلاياه إلى الخارج باتجاه الحيز تحت العنكبوتية المحيط به.

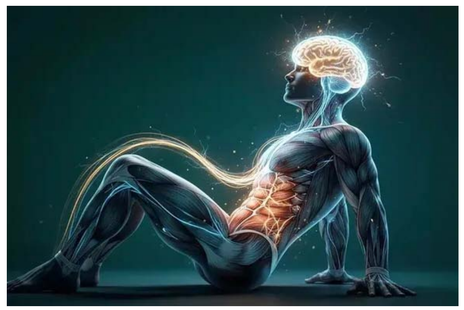

ويختلف اتجاه هذه الحركة عن تدفق السائل المسجل أثناء النوم، عندما يدخل السائل إلى أنسجة الدماغ عبر مسارات مرتبطة بما يعرف بالنظام الغليمفاوي، ويعتقد العلماء أن حركة هذه السوائل تسهم في نقل الفضلات الناتجة عن نشاط الخلايا، لكن الدور الفعلي لانقباضات البطن في هذه العملية لم يحسم بعد.

وشدد الباحثون على أن التجارب أجريت على الفئران، بينما اعتمد استنتاج حركة السوائل على محاكاة حاسوبية مبسطة، لذلك لا تثبت الدراسة أن تمارين البطن تحمي البشر من الخرف أو الأمراض العصبية، ولا تقدم توصية طبية جديدة، لكنها؛ تكشف أن الدماغ ليس معزولاً ميكانيكياً عن بقية الجسم كما كان يعتقد، وأن حركة يومية بسيطة قد تطلق موجة ضغط تمتد من البطن، عبر العمود الفقري، وصولاً إلى السوائل المحيطة بأكثر أعضاء الجسم تعقيداً.

بطولة دوليّة لروّاد كرة الطاولة بدمشق.. ورسوم المشاركة تثير التساؤلات!

روناهي/ قامشلو ـ وجّه الاتحاد العربي السوري لكرة الطاولة كتاباً إلى رؤساء اللجان الفنية في المحافظات ومديريات الرياضة والشباب، دعا من خلاله الراغبين بالمشاركة في البطولة الدولية للروّاد، المقرر إقامتها في صالة الجلاء بمدينة دمشق، خلال الفترة من 12 إلى 16 تشرين الأول الجاري.

وتشمل منافسات البطولة الفئات العمرية فوق ٣٠، و٤٠، و٥٠، و٦٠، و٧٠ عاماً للذكور والإناث، إلى جانب مسابقات الفردي والزوجي والزوجي المُختلط، كما تتضمن البطولة عدداً من الفعاليات المرافقة، أبرزها بطولة مخصصة لذوي الهمم، إضافةً إلى إقامة دورة تدريبية للمدربين ودورة لصقل الحكام.

وطالب اتحاد كرة الطاولة الراغبين بالمشاركة بتسجيل أسمائهم لدى اللجان الفنية في المحافظات، على أن يقدم كل مشارك صورةً شخصيةً وصورةً عن الهوية الشخصية، فيما حُدد رسم الاشتراك بمبلغ ٢٥ دولاراً أمريكياً عن كل لاعب أو لاعبة، وبحسب الكتاب، تتولى اللجان الفنية في المحافظات استلام رسوم الاشتراك وموافاة الاتحاد بأسماء المشاركين والمبالغ المسددة، على أن يتم قطع الإيصالات المالية وتسليمها وفق الآلية المُحددة من قبل الاتحاد، كما حدد الاتحاد يوم ٢٩ أيلول ٢٠٢٦، عند الساعة الثانية ظهراً، موعداً نهائياً لاستلام أسماء الراغبين بالمشاركة، موضحاً أن رسم الاشتراك لا يتضمن تكاليف الحجز الفندقي.

رسوم المشاركة.. هل تكون عائقاً أمام الحضور؟

ورغم أهمية إقامة بطولة دولية تجمع رواد كرة الطاولة وتتيح لهم فرصة العودة إلى أجواء المنافسة والتواصل بين أجيال اللعبة، إلا أن فرض رسوم المشاركة بالدولار، إلى جانب تحميل المشاركين تكاليف الإقامة الفندقية، يفتح باب التساؤلات حول قدرة اللاعبين واللاعبات على تحمّل هذه الأعباء، ولا سيما في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي تمر بها البلاد، فمبلغ ٢٥ دولاراً قد يبدو رقماً محدوداً في بعض الحالات، لكنه يصبح عبئاً إضافياً عند احتساب تكاليف السفر والإقامة والطعام والمصاريف الأخرى، خصوصاً بالنسبة للاعبين واللاعبات القادمين من المحافظات البعيدة عن العاصمة دمشق.

وهنا قد يجد العديد من الراغبين بالمشاركة أنفسهم أمام خيارين: إما الاستعانة بأندية المحافظة التي هم فيها لتغطية تكاليف المشاركة، أو العدول عن خوض البطولة، ما قد يحرم عدداً من رواد اللعبة من فرصة المشاركة في حدثٍ من المفترض أن يكون مساحة لتكريم عطائهم الرياضي واستمرار حضورهم في ميادين المنافسة.

ولا تتوقف الأعباء عند رسوم الاشتراك، إذ إن عدم شمولها تكاليف الحجز الفندقي يزيد من حجم المصاريف المترتبة على المشاركين، في ظل ارتفاع تكاليف الإقامة في العاصمة دمشق، إلى جانب أعباء السفر والمعيشة.

ومن هنا، يبرز التساؤل حول إمكانية إيجاد آلية أكثر دعماً لمشاركة رواد اللعبة، سواء من خلال تخفيض رسوم الاشتراك، أو تأمين دعم جزئي للمشاركين، أو توفير خيارات إقامة مناسبة، بما يضمن ألّا تتحول التكاليف المادية إلى عائق أمام مشاركة اللاعبين واللاعبات.

وتأتي إقامة البطولة في إطار الاهتمام برياضة الروّاد، وإتاحة المجال أمام مختلف الفئات العمرية للمشاركة في منافسات كرة الطاولة، إلى جانب تكريم رواد اللعبة وتقدير عطائهم الرياضي، وتعزيز التواصل بين أجيالها واستعادة ذكريات المنافسة والإنجاز في أجواءٍ رياضية تجمع أبناء اللعبة من مختلف المحافظات.

ثورة بركان أحرقت الكبار.. كيف هيمنت إسبانيا على الكرة العالمية في ربع قرن؟

حتى نهاية القرن العشرين، لم تكن خزائن المنتخب الإسباني تضم سوى لقب أوروبي وحيد عام ١٩٦٤، وكان أفضل إنجازاته في كأس العالم المركز الرابع عام ١٩٥٠، وهو الترتيب الذي ظل الأعلى لإسبانيا في المونديال حتى عام ٢٠١٠.

واليوم بعد ربع قرن، جُلس إسبانيا على قمة الكرة العالمية، وتواصل توهجها على المستوى الأوروبي في دوري الأمم، بعد صيف شهد تتويج «لا روخا» بلقبه الثاني في المونديال، فكيف حدث هذا التحول؟

العمود الفقري للنهضة كان أكاديميات الأندية، وفي مقدمتها «لا ماسيا» في برشلونة، التي حوّل مبناها في ٢٠ تشرين الأول ١٩٧٩ إلى سكنٍ للناشئين القادمين من خارج المدينة، وتضم اليوم أكثر من ٣٠٠ لاعباً شاباً، استثمر البارسا في أكاديميته بسخاء، إذ بلغت ميزانيتها السنوية ٣٠ مليون يورو، وفق تقرير لكلية هارفارد للأعمال عام ٢٠١٥، الذي أشار أيضاً إلى أن نصف لاعبي برشلونة في سن ١٨ و١٩ عاماً يدرسون في الجامعة، وهي أعلى نسبة بين كبار أندية أوروبا.

ولم تقتصر المنافسة على برشلونة؛ فأكاديمية ريال مدريد «لا فابريكا» تضم نحو ٣٠٠ لاعباً يقيمون داخلها ثلاث سنوات في المتوسط، إلى جانب مدارس أتليتك بيلباو وفياريال وفالنسيا وأشبيلية.

والفارق الجوهري أن هذه الأكاديميات قدّمت الذكاء التكتيكي والمهارة على البنية الجسدية، فبرز لاعبون مثل تشافي وإنييستا، رغم أنهما كانا سيُستبعدان في مدارس أخرى.

وبلغ تأثير «لا ماسيا» ذروته عام ٢٠١٠، حين أصبحت أول أكاديمية في التاريخ يحتل خريجوها المراكز الثلاثة الأولى في الكرة الذهبية؛ ميسي وإنييستا وتشافي.

وعلى المستوى المؤسسي، ربط الاتحاد الإسباني منتخبات الفئات السنية بفلسفة لعب موحدة، وأبقى على كوادر فنية ثابتة تنتقل بين الفئات، وجاءت النتائج سريعة، إذ توّجت إسبانيا بلقب أوروبا تحت ١٩ عاماً في أعوام ٢٠٠٢ و٢٠٠٤ و٢٠٠٦ و٢٠٠٧، فيما أصبحت شريكة إيطاليا في الرقم القياسي للألقاب أوروبا تحت ٢١ عاماً، بخمسة ألقاب، منها لقبا ٢٠١١ و٢٠١٣ المتتاليان.

وتعزز هذا المسار ببنية تحتية مركزية، إذ افتتح الاتحاد «مدينة كرة القدم» في لاس روزاس، يوم ١٢ أيار ٢٠٠٣، بميزانية تقارب ٤٦ مليون يورو، لتصبح مقراً دائماً لمعسكرات جميع المنتخبات.

وعلى صعيد تأهيل المدربين، امتلكت إسبانيا عام ٢٠١٧ نحو ١٥,٠٨٩ مدرباً يحملون رخصة «برو» أو «أ» من الاتحاد الأوروبي، مقابل ١,٧٩٦ فقط في إنكلترا، بحسب صحيفة «الجارديان» البريطانية.

والسر في سهولة الوصول؛ فالحصول على الرخصة «أ» في إسبانيا كلّف ٩٦٠ جنيهاً إسترلينياً، مقابل ٣,٦٤٥ جنيهاً في إنكلترا، والنتيجة أن الطفل الإسباني يتلقى تدريباً احترافياً منذ خطواته الأولى.

ثمرة البناء

وظهرت ثمرة هذا البناء في المنتخب الأول؛ إذ مر ٢٠ لاعباً من أصل ٢٣ في قائمة الفائزين ببوبرو ٢٠٠٨ عبر منتخبات الفئات السنية الإسبانية، وتوّج معظمهم بألقابٍ على مستوى الشباب.

وفي مونديال ٢٠١٠، بدأ سبعة لاعبين من برشلونة المباراة النهائية، وسجل لاعبو الفريق الكتالوني جميع أهداف إسبانيا في البطولة، ثم أكمل الجيل ثلاثيته التاريخية ببوبرو ٢٠١٢، ليصبح أول منتخب يحرز ثلاث بطولات كبرى متتالية.

وما يميز التجربة الإسبانية أنها لم تنهَر بعد اعتزال جيل تشافي وإنييستا، والدليل الأوضح هو المدرب الحالي لويس دي لا فوينتي، الذي تولى تدريب منتخبات الناشئين منذ ٢٠١٣، وقاد منتخب تحت ١٩ عاماً للقب أوروبا ٢٠١٥، ثم منتخب تحت ٢١ عاماً للقب ٢٠١٩، قبل أن يُرقّى للمنتخب الأول، وتحت قيادته توّجت إسبانيا ببوبرو ٢٠٢٤، لتصبح الأكثر فوزاً باللقب القاري برصيد أربعة ألقاب، وجاء التتويج الأكبر في ثموز الماضي، حين سجل فيران توريس في الدقيقة ١٠٦ هدف الفوز (١-٠) على الأرجنتين، في نهائي مونديال ٢٠٢٦ بملعب ميتلايف في نيوجيرسي، ليصبح دي لا فوينتي أكبر مدرب سناً يفوز بكأس العالم عن ٦٥ عاماً.

العبقرية الإسبانية

وتتضح عبقرية التجربة الإسبانية أكثر عند مقارنتها بصير القوى التي كانت تسبقها تاريخياً؛ فمنذ عام ٢٠٠٨، حصدت إسبانيا لقبين في كأس العالم (٢٠١٠ و٢٠٢٦) وثلاثة ألقاب أوروبية (٢٠٠٨ و٢٠١٢ و٢٠٢٤).

في المقابل، اكتفت ألمانيا بلقبٍ مونديالي واحد عام ٢٠١٤ دون أي لقب أوروبي، ولم تحرز إيطاليا سوى لقب يورو ٢٠٢١، بينما ظلت إنجلترا بلقبها العالمي الوحيد الذي توجت به عام ١٩٦٦، وتثبت السنوات الأخيرة أن إسبانيا حوّلت النجاح إلى نظامٍ ثابت؛ أكاديميات تُعلّم فلسفة واحدة، ومنتخبات فئات سنية تتبع نفس النهج، وجيش من المدربين المؤهلين، ومدرب للمنتخب الأول خرج من رحم هذه المنظومة، بفضل ذلك، أصبحت إسبانيا أول منتخب يحمل لقبي كأس العالم للرجال والسيدات في وقتٍ واحد، وأول منتخب يفوز بالمونديال أكثر من مرة في القرن الـ٢١، بينما تبحث القوى التاريخية مثل ألمانيا وإيطاليا والبرازيل عن طريق العودة.

المجتمع المدني.. من فكرة فلسفية إلى سؤال الدولة والمواطنة المجتمع المدني بين الدولة والمواطنة والهوية ـ ٢.

دجوار أحمد آغا

تابعنا في الجزء الأول عن المسار التاريخي لمفهوم المجتمع المدني، من جذوره الفلسفية الأولى وصولاً إلى هيغل وماركس وغرامشي والفكر السياسي المعاصر، وهنا سوف نتعرف إلى ماهية المجتمع المدني بالنسبة إلى الإنسان العادي؟ فالحديث عن الجمعيات والنقابات والأحزاب والمنظمات والمؤسسات لا يكتمل دون الحديث عن الإنسان الذي يقف وراءها، المجتمع المدني في جوهره تعبير عن قدرة الأفراد على الانتقال من حالة الفرد المنعزل إلى حالة المواطن الفاعل، أي الإنسان الذي يدرك حقوقه وواجباته، وينظم نفسه مع الآخرين، ويشارك في الشأن العام، ويمارس حقه في التعبير والتنظيم والمساءلة، ومن هنا تصبح المواطنة إحدى الركائز الأساسية لفهوم المجتمع المدني.

المجتمع المدني والدولة.. خصومة أم شراكة؟

من أكثر القضايا إثارة للجدل في الفكر السياسي الحديث طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني، هل المجتمع المدني هو نقيض الدولة؟ أم أنه يعمل إلى جانبها؟ أو يقوم برقابتها ومساءلتها؟ الحقيقة أن التجارب الحديثة لا تقدم نموذجاً واحداً لهذه العلاقة، ففي بعض التصورات الليبرالية، يشكل المجتمع المدني مجالاً مستقلاً عن الدولة، يحمي الفرد من تغول السلطة ويمنح المواطنين القدرة على تنظيم مصالحهم والدفاع عنها، وفي مقاربات أخرى لا تكون العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني علاقة مواجهة دائمة، وإنما علاقة تفاعل وتعاون وتوازن، فالدولة تضع القوانين وتوفر الإطار المؤسسي العام، بينما يستطيع المجتمع المدني أن يسهم في تقديم الخدمات، والدفاع عن الحقوق، ومراقبة الأداء العام، والمشاركة في صياغة السياسات، لكن هذا التعاون لا يعني ذوبان المجتمع المدني داخل الدولة، فإذا أصبحت الجمعيات والمنظمات مجرد أدوات لتنفيذ إرادة السلطة، فقدت أهم خصائصها بوصفها مؤسسات مستقلة في المجال العام، وفي المقابل إذا خوّل المجتمع المدني إلى مجرد امتداد للمصالح الاقتصادية أو الحزبية، فقد يفقد أيضاً قدرته على تمثيل المجال الاجتماعي الأوسع، ولهذا؛ فإن استقلالية المجتمع المدني لا تعني العداء للدولة، كما أن التعاون معها لا يعني الخضوع لها، المعيار الأساسي هو وجود مسافة مؤسسية وقانونية تسمح بالمشاركة والنقد والمساءلة في الوقت نفسه.

توكفيل.. المواطن الذي يتعلم الديمقراطية

وأدرك ألكسيس دو توكفيل ١٨٠٥ ـ ١٨٥٩ مبكراً أن الديمقراطية لا تُختزل في صندوق الاقتراع، فالإنسان، لكي يصبح مواطناً فاعلاً، يحتاج إلى أن يتعلم ممارسة الشأن العام، وهنا تأتي أهمية الجمعيات والروابط الطوعية، فعندما ينضم الناس إلى جمعية ثقافية، أو نقابة مهنية، أو منظمة حقوقية، أو مؤسسة خيرية، أو حركة بيئية، فإنهم لا يدافعون فقط عن قضية محددة، بل يتعلمون أيضاً مهارات الحوار والتعاون والاختلاف واتخاذ القرار والعمل الجماعي، ومن هذه الزاوية تصبح مؤسسات المجتمع المدني نوعاً من المدرسة العملية للمواطنة، إنها تنقل المواطن من موقع المتلقي إلى موقع المشارك، وهذا التحول مهم بصورة خاصة في المجتمعات التي اعتاد فيها الناس على النظر إلى الدولة بوصفها الجهة الوحيدة القادرة على حل المشكلات، فالمجتمع المدني القوي لا يلغي دور الدولة، لكنه يرفض أن تكون الدولة المصدر الوحيد للفعل الاجتماعي.

حنّا أرندت.. المجال العام في مواجهة العزلة

وأعطت حنّا أرندت ١٩٠٦ ـ ١٩٧٥ أهمية خاصة لفكرة المجال العام، أي ذلك الفضاء الذي يلتقي فيه الناس بوصفهم مواطنين، ويتحدثون ويتناقشون ويختلفون ويعملون معاً، فالإنسان، في الحياة الخاصة، يعيش اهتماماته الفردية والعائلية، لكنه عندما يدخل المجال العام يصبح جزءاً من عالم مشترك مع الآخرين، ومن هنا فإن تراجع المجال العام لا يعني فقط ضعف المؤسسات، بل يمكن أن يؤدي إلى عزلة الأفراد وانسحابهم من الحياة المشتركة، وعندما يصبح المواطن منشغلاً فقط بحياته الخاصة، ولا يشعر بأن له دوراً في القضايا العامة، فإن المجال الذي يمكن أن تنمو فيه المشاركة السياسية والاجتماعية يبدأ بالانكماش، لهذا تمثل الجمعيات والمنظمات المستقلة، في هذا التصور، إحدى الوسائل التي تمنع المجتمع من التحول إلى أفراد منفصلين عن بعضهم البعض.

هابرماس.. المجتمع المدني وصناعة الرأي العام

أما يورغن هابرماس ١٩١٩ ـ ٢٠٢٦ فقد أعطى أهمية مركزية لفكرة المجال العام والتواصل والنقاش العقلاني، فالديمقراطية لا تقوم فقط على المؤسسات الرسمية، وإنما تحتاج إلى مجتمع قادر على إنتاج النقاش العام، فالصحافة، والجامعات، والنقابات، والجمعيات، والمنتديات، والفضاءات الثقافية، وغيرها، يمكن أن تشكل ساحات يتناقش فيها المواطنون حول القضايا التي تهمهم، ومن خلال هذا النقاش يتشكل الرأي العام، ويمكن للمجتمع أن يؤثر في السلطة وفي السياسات العامة، وهنا يظهر أحد الأدوار المهمة للمجتمع المدني؛ إنه لا يكتفي بممارسة النشاط الاجتماعي، بل يستطيع أن يكون جسراً بين المواطن والمؤسسات السياسية، لكن هذا الدور يفترض وجود بيئة تسمح بحرية التعبير والوصول إلى المعلومات وحق التنظيم، فلا يمكن بناء مجال عام حقيقي إذا كانت الكلمة محرمة، أو الصحافة مقيدة، أو التنظيم المستقل ممنوعاً، أو الاختلاف السياسي يعامل باعتباره تهديداً للدولة.

المواطنة.. علاقة قانونية وسياسية واجتماعية

ومن هنا نصل إلى مفهوم المواطنة، ما معنى أن يكون الإنسان مواطناً؟ المواطنة ليست مجرد امتلاك وثيقة أو جنسية، إنها، في معناها السياسي الحديث، علاقة متبادلة بين الفرد والدولة، تقوم على مجموعة من الحقوق والواجبات، للمواطن حقوق مدنية وسياسية واجتماعية، وفي المقابل عليه واجبات تجاه المجتمع والدولة، لكن المواطنة لا تصبح مكتملة بمجرد وجود نص قانوني يعلن المساواة، فالسؤال الحقيقي هو: هل يستطيع المواطن ممارسة هذه المساواة في حياته اليومية؟ وهل يحصل على الفرص نفسها؟ وهل يستطيع التعبير عن هويته؟ وهل يتمتع بالحقوق نفسها بغض النظر عن قوميته أو دينه أو لغته أو جنسه أو انتمائه الاجتماعي؟ وهنا تظهر مسألة جوهرية: المساواة أمام القانون لا تعني دائماً المساواة في الواقع، وقد كان هذا التمييز أحد المحاور الأساسية في النقد الماركسي للمواطنة الليبرالية.

المواطنة في المنظور الليبرالي

وتقوم المواطنة الليبرالية، بصورة عامة، على فكرة الفرد صاحب الحقوق، فالقانون يجب أن يعامل المواطنين على أساس المساواة، والدولة مطالبة بحماية الحقوق الأساسية، بينما يمتلك المواطن حق المشاركة السياسية والتعبير والتنظيم، وقد ساهم هذا التصور في تطوير حقوق أساسية مثل حرية التعبير وحرية التنظيم، وحرية الاعتقاد، والحق في المشاركة السياسية، لكن الانتقادات الموجهة إلى النموذج الليبرالي ركزت على أن المساواة القانونية لا تزيل بالضرورة الفوارق الاقتصادية والاجتماعية، فالمواطن الذي يمتلك حقوقاً متساوية على الورق قد لا يمتلك القدرة نفسها على ممارسة هذه الحقوق إذا كان يعيش في الفقر أو التهميش أو التمييز.

ماركس.. المواطنة بين القانون والواقع الاجتماعي

ومن هنا جاء نقد ماركس للمواطنة البرجوازية، لم ينكر أهمية الحقوق السياسية التي أقرتها الحداثة، لكنه رأى أن هذه الحقوق لا تكفي لتحقيق التحرر الإنساني إذا بقيت العلاقات الاقتصادية والاجتماعية قائمة على التفاوت الطبقي، فالمساواة أمام القانون يمكن أن تتعايش مع تفاوت كبير في الثروة والسلطة والفرص، وبذلك يصبح السؤال: هل تكفي المساواة القانونية لتحقيق المواطنة؟ أم أن المواطنة تحتاج أيضاً إلى حد أدنى من العدالة الاجتماعية والاقتصادية؟ هذا السؤال ما يزال حاضراً في النقاش السياسي المعاصر، وإن اختلفت الإجابات عنه باختلاف المدارس الفكرية والتجارب التاريخية.

من المواطنة الفردية إلى حقوق الجماعات

ولكن هناك مشكلة أخرى لم تكن حاضرة بالقدر نفسه في التصورات الكلاسيكية للمواطنة، وهي أن المجتمع ليس مؤلفاً فقط من أفراد متشابهين، وإنما من جماعات وهويات ولغات وثقافات وأديان وقوميات مختلفة، وهنا يظهر مفهوم الهوية، فماذا يحدث عندما يكون المواطن متساوياً أمام القانون، لكنه ينتمي إلى جماعة ترى أن لغتها أو ثقافتها أو تاريخها أو وجودها السياسي غير معترف به؟ هل تكفي المساواة الفردية؟ أم أن العدالة تتطلب أيضاً الاعتراف بالحقوق الجماعية؟

الهوية.. عندما يصبح الانتماء قضية سياسية

والهوية ليست مجرد اسم أو بطاقة أو انتماء عرقي أو ديني، إنها الطريقة التي يعرف بها الإنسان نفسه، والطريقة التي يراه بها الآخرون، والعلاقة التي تربطه بجماعته ومجتمعه وتاريخه، وقد تكون الهوية متعددة المستويات، فالإنسان يمكن أن يكون في الوقت نفسه ابن مدينة معينة، وعضواً في قومية أو ثقافة معينة، ومواطناً لدولة، وعضواً في مجتمع ديني أو مهني أو ثقافي، لذلك؛ فإن خصوصيات الجماعات وهوياتها، ومن جهة أخرى، يفتح المجال أمامها للتفاعل مع بقية الشعوب المجتمعية، وبهذا يصبح المجتمع المدني مساحة للاختلاف المنظم، بدلاً من أن يتحول الاختلاف إلى صراع مفتوح.

غرامشي.. المجتمع المدني ليس محايدا

ولكن علينا هنا العودة إلى غرامشي، فالمجتمع المدني، في نظره، ليس فضاءً بريئاً أو محايداً بالضرورة، فالقوى الاجتماعية الأكثر تنظيماً وامتلاكاً للموارد يمكن أن تكون أكثر قدرة على التأثير في المؤسسات الثقافية والإعلامية والتعليمية، وهذا يعني أن المجتمع المدني نفسه يمكن أن يصبح ساحة للصراع على الهيمنة، فمن يملك المنبر الإعلامي؟ ومن يحدد القضايا التي تدخل المجال العام؟ ومن يمتلك القدرة على إنتاج المعرفة؟ ومن يستطيع الوصول إلى المؤسسات؟ ومن يستطيع تمويل المنظمات والحركات؟ هذه الأسئلة تجعل مفهوم المجتمع المدني أكثر تعقيداً من مجرد القول بوجود جمعيات مستقلة، فوجود المنظمات لا يعني تلقائياً وجود مجتمع مدني ديمقراطي، المهم هو مدى استقلالها، وتنوعها، وقدرتها على تمثيل المصالح المختلفة، وإمكانية وصول المواطنين إليها، ومدى خضوعها للقانون والمساءلة.

المجتمع المدني والهوية

وهنا تبرز أهمية المجتمع المدني من جديد، فالجمعيات الثقافية، والمنظمات الحقوقية، والنقابات، والمنتديات، والحركات النسوية والشبابية، والمنظمات التي تدافع عن حقوق الشعوب، يمكن أن تمنح الجماعات المختلفة أدوات سلمية للتعبير عن ذاتها ومطالبها، ويمكن للمجتمع المدني أن يؤدي وظيفة مزدوجة؛ من جهة، يحافظ على خصوصيات الجماعات وهوياتها، ومن جهة أخرى، يفتح المجال أمامها للتفاعل مع بقية الشعوب المجتمعية، وبهذا يصبح المجتمع المدني مساحة للاختلاف المنظم، بدلاً من أن يتحول الاختلاف إلى صراع مفتوح.

الأكثرية والأقلية.. مشكلة الاعتراف

والديمقراطية، في أبسط تعريفاتها، تعتمد على حكم الأغلبية مع حماية حقوق الأقلية، لكن التجربة التاريخية أظهرت أن حكم الأغلبية، إذا لم تقيده الحقوق والحريات، يمكن أن يتحول إلى وسيلة لتهميش الجماعات الأقل عدداً، ولهذا نشأت في الفكر السياسي الحديث أسئلة حول كيفية حماية الجماعات التي ترى أن حقوقها الثقافية أو اللغوية أو القومية أو الدينية لم تحظ بالاعتراف الكافي، ومن هنا ظهرت مطالب تتعلق بالتعليم باللغة الأم، والحقوق الثقافية، والتمثيل السياسي، واللامركزية، وحماية الخصوصيات الثقافية، وغيرها، ولا تعني هذه المطالب بالضرورة الانفصال عن الدولة، ففي كثير من الحالات يكون الهدف هو الوصول إلى صيغة مواطنة أكثر شمولاً، تعترف بالتنوع بدلاً من محاولة محوه.

الهوية ليست ثابتة

ومن الأخطاء الشائعة التعامل مع الهوية باعتبارها شيئاً ثابتاً لا يتغير، فالهوية تتشكل وتتطور عبر التاريخ، وتتأثر بالهجرة، والتعليم، والسياسة، والاقتصاد، والتفاعل الثقافي، وتجارب الصراع والمصالحة، وقد يحمل الفرد أكثر من هوية في الوقت نفسه، لذلك؛ فإن الاعتراف بالهوية لا يعني بالضرورة بناء جدران بين الجماعات، بل يمكن أن يكون الاعتراف المتبادل أساساً للتعايش، وهنا تبرز قاعدة مهمة: المشكلة ليست في وجود الهويات المتعددة، وإنما في الطريقة التي تُدار بها هذه التعددية، فإذا اعترفت الدولة بالتنوع، وأقامت مؤسسات عادلة، وأتاحت المشاركة المتساوية، يمكن للهويات المختلفة أن تتفاعل داخل إطار المواطنة، أما إذا فرضت الدولة هوية واحدة باعتبارها الهوية الوحيدة المشروعة، فإن الاختلاف يمكن أن يتحول إلى صراع سياسي.

المجتمع المدني والهوية

وهنا تبرز أهمية المجتمع المدني من جديد، فالجمعيات الثقافية، والمنظمات الحقوقية، والنقابات، والمنتديات، والحركات النسوية والشبابية، والمنظمات التي تدافع عن حقوق الشعوب، يمكن أن تمنح الجماعات المختلفة أدوات سلمية للتعبير عن ذاتها ومطالبها، ويمكن للمجتمع المدني أن يؤدي وظيفة مزدوجة؛ من جهة، يحافظ على خصوصيات الجماعات وهوياتها، ومن جهة أخرى، يفتح المجال أمامها للتفاعل مع بقية الشعوب المجتمعية، وبهذا يصبح المجتمع المدني مساحة للاختلاف المنظم، بدلاً من أن يتحول الاختلاف إلى صراع مفتوح.

غرامشي.. المجتمع المدني ليس محايدا

ولكن علينا هنا العودة إلى غرامشي، فالمجتمع المدني، في نظره، ليس فضاءً بريئاً أو محايداً بالضرورة، فالقوى الاجتماعية الأكثر تنظيماً وامتلاكاً للموارد يمكن أن تكون أكثر قدرة على التأثير في المؤسسات الثقافية والإعلامية والتعليمية، وهذا يعني أن المجتمع المدني نفسه يمكن أن يصبح ساحة للصراع على الهيمنة، فمن يملك المنبر الإعلامي؟ ومن يحدد القضايا التي تدخل المجال العام؟ ومن يمتلك القدرة على إنتاج المعرفة؟ ومن يستطيع الوصول إلى المؤسسات؟ ومن يستطيع تمويل المنظمات والحركات؟ هذه الأسئلة تجعل مفهوم المجتمع المدني أكثر تعقيداً من مجرد القول بوجود جمعيات مستقلة، فوجود المنظمات لا يعني تلقائياً وجود مجتمع مدني ديمقراطي، المهم هو مدى استقلالها، وتنوعها، وقدرتها على تمثيل المصالح المختلفة، وإمكانية وصول المواطنين إليها، ومدى خضوعها للقانون والمساءلة.

الوضع في الشرق الأوسط

ولكن كل هذه الأفكار تنشأ، في معظمها، في سياقات تاريخية مختلفة عن سياق الشرق الأوسط، وهنا تبدأ المسألة الأكثر تعقيداً، ففي المنطقة العربية والكردية والتركية والإيرانية، لم تتطور الدولة الحديثة بالطريقة نفسها التي تطورت بها الدولة الأوروبية، لقد تداخلت الدولة الحديثة مع إرث الإمبراطوريات، والاستعمار، والقومية، والدين، والعشيرة، والطائفة، والقبيلة، والحركات القومية، والانقلابات العسكرية، والصراعات الإقليمية، كما أن بناء الدولة سبق، في كثير من الحالات، بناء مؤسسات اجتماعية وسياسية مستقلة وقوية، دول عديدة أصبحت الدولة هي الفاعل الأكثر حضوراً في الاقتصاد والتعليم والإعلام والتنظيم السياسي وحتى في المجال الثقافي، وهذا ترك أثراً عميقاً في طبيعة المجتمع المدني، فهل يمكن بناء مجتمع مدني حقيقي عندما تكون الدولة هي المصدر الأساسي للموارد والسلطة والتنظيم؟ وهل يمكن الحديث عن مواطنة متساوية إذا كانت الدولة تتعامل مع المواطنين على أساس الانتماء القومي أو الطائفي أو السياسي؟ وكيف يمكن إدارة التعدد القومي والثقافي واللغوي داخل دولة واحدة؟ وهل الاعتراف بالهويات المختلفة يتعارض مع مفهوم المواطنة، أم يمكن أن يكون شرطاً لتطويرها؟

من المجتمع المدني إلى العقد الاجتماعي الجديد

وربما يكون السؤال الأعمق الذي يواجه مجتمعات الشرق الأوسط اليوم هو الحاجة إلى إعادة صياغة العلاقة بين الدولة والمجتمع، فالدولة الحديثة لا تستطيع الاستمرار بوصفها جهازاً فوق المجتمع، والمجتمع لا يستطيع بناء استقراره من دون مؤسسات سياسية وقانونية تحمي الحقوق، وهذا تظهر الحاجة إلى ما يمكن تسميته عقداً اجتماعياً جديداً يقوم على مجموعة من المبادئ؛ المواطنة المتساوية، وسيادة القانون، والاعتراف بالتنوع، وحرية التنظيم، وحرية التعبير، والمشاركة السياسية، والعدالة الاجتماعية، وحماية الحقوق الفردية والجماعية، لكن الانتقال من هذه المبادئ إلى الواقع ليس مسألة قانونية فقط، إنه تحوّل اجتماعي وثقافي وسياسي طويل، وهنا تحديداً يصبح مفهوم المجتمع المدني مهماً، فهو ليس بديلاً عن الدولة، وليس خصماً دائماً لها، وإنما أحد المجالات التي يمكن من خلالها إعادة بناء العلاقة بين المواطن والدولة.

مظلوم عبدي يبحث مع أهالي قامشلو أهم قضايا الساعة

مركز الأخبار ـ بحث مستشار الرئاسة السوريّة، مظلوم عبدي، خلال اجتماع مع أهالي مدينة قامشلو، الأربعاء الثلاثين من أيلول المنصرم، آخر التطورات والمستجدات، وأهمية الحفاظ على السلم الأهلي وتعزيز الاستقرار في المنطقة.

اجتمع مستشار الرئاسة السوريّة مظلوم عبدي، مع عدد من أهالي مدينة قامشلو، لبحث آخر التطورات والمستجدات، وأهم القضايا، وأهمية الحفاظ على السلم الأهلي وتعزيز الاستقرار في المنطقة.

وتطرق الاجتماع إلى انطلاق العام الدراسي الجديد، حيث شجع عبدي الطلاب على المشاركة في العملية التعليمية والالتحاق بصفوف تعليم اللغة الكردية، بما يُسهم في الحفاظ على اللغة والثقافة وتعزيز حضورهما في المجتمع.

مدير مياه الحسكة يكشف عن زيادة ضخ مياه علوك إلى ٥٠ ألف م٣ يومياً

مركز الأخبار - كشف المدير العام لشركة مياه الشرب والصرف الصحي في الحسكة، المهندس فرحان عويس، عن ارتفاع كميات المياه من محطة علوك إلى ٥٠ ألف متر مكعب يومياً، بعد استئناف عملها تجريبياً في ٢٢ حزيران الماضي.

وأوضح لوكالة أنباء هاوار؛ إن كميات الضخ ارتفعت تدريجياً من ٣٠ ألف متر مكعب إلى ٥٠ ألف متر مكعب يومياً، ما أسهم في زيادة ساعات وصول المياه إلى بعض الأحياء، لتصل إلى ١٨ ساعة متواصلة في بعض الأيام.

إن انقطاع الكهرباء عن المحطة لمدة ساعة واحدة يؤدي إلى تأخير وصول المياه إلى محطة الخمة نحو أربع ساعات.

وبشأن الأحياء التي لم تصلها المياه، أكد عويس، إن مياه علوك وصلت إلى جميع أحياء مدينة الحسكة، باستثناء حي الزهور الذي يفتقر أساساً إلى شبكة مياه. وبعض الحارات والشوارع لا تزال تعاني من نقص المياه بسبب ضعف الضخ والكسور والتعديات على الشبكات الرئيسية والفرعية.

وكشف عن خطة لتزويد حي الزهور والمناطق التي لا تصلها المياه بالصهاريج مجاناً، اعتباراً من تشرين الأول المقبل، كحلٍّ إسعافي ريثما تُعالج المشكلة بصورة مستدامة. والحسكة إلى نحو ٧٥ ألف متر مكعب يومياً لتلبية احتياجات سكانها، بمعدل ١٥٠ لتراً للفرد يومياً، وفق تقديرات الشركة.

ولفت، إلى إن نسبة ضخ ٥٠ ألف متر مكعب جيدة إلى حدٍ ما. ودعا الأهالي إلى ترشيد استهلاك المياه والحد من هدرها، بما يضمن وصولها إلى جميع السكان والأحياء.

وأشار، إلى إن فرق الصيانة أصلحت نحو ٥٠٠ نقطة تضرر في الشبكات الرئيسة والفرعية، مختلفة الأحجام والأقطار، خلال شهرين.

وفي إطار خطة تحسين واقع المياه، كشف عويس، عن مشروع لاستبدال منظومة محطة علوك على مرحلتين: تشمل الأولى المحولات ومعدات الآبار، ومن المقرر إنجازها قبل نهاية العام الجاري، فيما تتضمن الثانية استبدال المضخات الرئيسة الاثنتي عشرة خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٧.

وفيما يتعلق بجودة المياه، أكد عويس، إن المياه التي تدخل الشبكة تخضع للتعقيم، وأنها تكون شبه نقية عند خروجها من الآبار، إلا أن الشركة لا تضمن صلاحيتها للشرب بعد مرورها عبر الشبكة، بسبب احتمال اختلاطها بمياه الصرف الصحي نتيجة تهالك بعض الأنابيب وعدم توفر بيانات دقيقة عن مواقع الشبكات الرئيسة والفرعية، وأنهم يعتمدون على ذاكرة العمال في العمل.

وعن واقع المياه في مدينة الهول، أوضح عويس إن إيصال المياه إليها مُدرج ضمن خطة الشركة للعام المقبل، نظراً إلى خروج بعض محطات الضخ الثلاث الواقعة على الطريق بين الحسكة والهول عن الخدمة، وهي محطات رد شقرا والوسيطة وأم حجيرة، والتي تحتاج إلى أعمال تأهيل واسعة.

وفيما يتعلق بمصادر المياه في محافظة الحسكة، أشار إلى اعتماد الشركة على ثلاث مرتكزات رئيسية، هي محطة علوك التي تغطي نحو ٥٠ إلى ٥٥ في المئة من احتياجات المحافظة، وسد السفان ومحطات العويجة والهلالية وجقجق التي تغذي المناطق الحدودية الممتدة من ديرك إلى قامشلو، بالإضافة إلى خط الفرات الذي يغذي الريف الجنوبي للحسكة.

واختتم، فرحان عويس؛ إن تشغيل محطة علوك وتحسن وضع سد السفان ساهما في تعزيز الإمدادات المائية. أن إعادة تشغيل خط الفرات مُدرجة ضمن خطة الشركة للعام المقبل، باعتباره مصدراً لا بديل عنه. على أن يجري الاعتماد مؤقتاً على محطات التحلية لتأمين المياه إلى حين تفعيله

مسؤولٌ إسرائيلي يؤكد بأنه لا صلة لإيران بحادثة طائرة فلاي دبي

مركز الأخبار ـ قال مسؤول أمني إسرائيلي، الخميس، الأول من تشرين الأول ٢٠٢٦، إنه «حتى الآن لم نجد صلة تؤكد تورطاً مباشراً لإيران، في تنفيذ عملية خطف أو إسقاط طائرة شركة «فلاي دبي» المتجهة من دبي إلى إسرائيل».

ونقلت صحيفة «معاريف» العبرية الإسرائيلية، عن المسؤول الإسرائيلي قوله إن تحقيقات الموساد لا تزال في بداياتها، ولكنها تجري على قدمٍ وساق لكشف ما حدث للطائرة.

وكانت قد أعلنت شركة «فلاي دبي»، الأربعاء، الثلاثين من أيلول المنصرم عن هبوط اضطراري لإحدى طائراتها المتجهة من الإمارات إلى إسرائيل، وإن الطائرة هبطت بسلام في تبوك بالسعودية، موضحة أن جميع ركابها بخير.

وأوضح، المسؤول الإسرائيلي، لم تكن لدى إسرائيل أي تحذيرات أو معلومة حول نية لتنفيذ عملية خطف أو إسقاط طائرة ركاب. ولم تبين التحقيقات أية صلة تؤكد تورطاً مباشراً لإيران في الحدث.

وفي نهاية حديثه، أشاد المسؤول الإسرائيلي، بالتصرف السعودي الذي سمح بهبوط الطائرة في أراضيها، والمعاملة الجيدة التي أبداها السعوديون للركاب الإسرائيليين.

أحمد شوقي... أمير الشعراء أم شاعر المرحلة الانتقالية؟

د. نجيب روفا سفري

حين نتحدث عن أحمد شوقي، لا يكفي أن نسأل؛ هل كان مجدداً أم مقلداً؟ فالسؤال بهذه الصورة يضع شاعراً كبيراً في خانة واحدة، بينما شوقي نفسه كان أكثر تعقيداً من أن يُحصر في وصف واحد، وربما كان السؤال الأدق؛ أين كان شوقي يقف في المسافة بين الإحياء والتجديد؟ وهل كان التجديد عنده خَولاً عميقاً في جوهر الشعر، أم انتقالاً بالشعر إلى موضوعات وأجناس وأشكال جديدة مع بقاء بنيته الأساسية في إطارها القديم؟

أرى أن أحمد شوقي لم يكن مجدداً بكل ما تعنيه كلمة التجديد، لكنه كان مرحلة انتقالية كبرى في تاريخ الشعر العربي الحديث، وكان تجديده الحقيقي أوضح في الأجناس والموضوعات والمجالات التي أدخل الشعر إليها منه في بنية القصيدة ذاتها، فقد خرج بالشعر من دائرة الأغراض التقليدية الضيقة إلى التاريخ والوطن والحياة الاجتماعية والسياسة وبعض مظاهر العصر، وفتح أمام الشعر العربي باباً لم يكن قد استقر فيه من قبل. هو باب المسرح الشعري، وهذه ليست أموراً هامشية يمكن تجاوزها حين نقوّم تجربته، لأنها تعني أن الشاعر لم يكتفِ باستعادة النموذج القديم، بل حاول أن يضع ذلك النموذج في مواجهة زمن جديد.

غير أن التجديد شيء، واستعمال القديم للوصول إلى الجديد شيء آخر، وشوقي ظل، في قصيدته، شديد الصلة بالبناء الكلاسيكي الذي ورثه شعراء الإحياء، ظل الوزن والقافية واللغة والبلاغة والصياغة المحكمة حاضرة بقوة، وظل الشاعر في كثير من الأحيان يتحرك داخل البيت العربي الموروث أكثر مما يحاول إعادة بناء البيت من الداخل، ولذلك؛ فإن وصفه بالمجدد الكامل يحمّله ما لم يفعله، كما أن وصفه بالمقلد يهدر ما فعله بالفعل.

لقد كان شوقي ابن مرحلة تبحث عن استعادة الشعر العربي لقوته بعد عصور طويلة من الضعف والجمود، ولذلك لم يكن منطقياً أن يبدأ بهدم ما أعاد بناءه، كان لا بد أولاً من استعادة الثقة باللغة، واستعادة جمال الصياغة، وإعادة الشعر إلى مكانته، ثم تأتي محاولات التجاوز، ومن هنا فإن شوقي كان جسراً أكثر منه قطيعة؛ نقل القصيدة العربية من الإحياء إلى أبواب جديدة، لكنه لم يذهب بها إلى التحرر البنيوي الذي سيأتي بعده.

وهنا تظهر أهمية المسرح الشعري في تجربته، هل يمكن اعتبار مسرحيات شوقي تجديداً؟ نعم، إذا كنا نتحدث عن الجنس الأدبي وعن توسيع إمكانات الشعر العربي، فقد دخل شوقي إلى المسرح الشعري دخولاً واسعاً، وكتب «علي بك الكبير» و«قمبيز» و«مصرع كليوباترا» و«مجنون ليلى» و«عنترة» و«الست هدى» و«أميرة الأندلس». ولم تكن التجربة مجرد محاولة عابرة، بل كانت محاولة لإعطاء الشعر وظيفة جديدة ومجالاً جديداً للحضور، لكن؛ المسرح ليس مجرد حوار موزون بين شخصيات، المسرح يحتاج إلى شخصية تتحرك، وصراع يتصاعد، وحوار يبدو نابعاً من الشخصية لا من الشاعر، واقتصاد في اللغة، وقدرة على ترك الحدث يتكلم بدلاً من أن يتولى الشاعر شرحه.

ومن هنا يمكن القول إن شوقي حمل إلى المسرح الشاعر أكثر مما حمل المسرحي إلى الشعر، وهذه ليست إدانة لتجربته بقدر ما هي تحديد لموضع قوتها وحدودها.

لقد دخل شوقي المسرح وهو يحمل معه قاموس الشاعر وبلاغته وصنعته وإحساسه بالبيت الشعري، ولذلك نجد أن الشعر في مسرحياته يظل أحياناً أكثر حضوراً من المسرح، وأن الصنعة الشعرية قد تصبح في بعض المواضع غلافاً سميكاً يحجب الحركة الدرامية ويجعلنا نشعر بأننا أمام قصيدة طويلة تتكلم على ألسنة الشخصيات، لا أمام شخصيات تكشف نفسها من خلال الحوار والحركة والصراع.

وهنا نصل إلى الصنعة، وهي من أكثر القضايا حساسية في شعر شوقي، لقد كان شوقي شاعراً شديد الصنعة، والصنعة عنده ليست عيباً في ذاتها؛

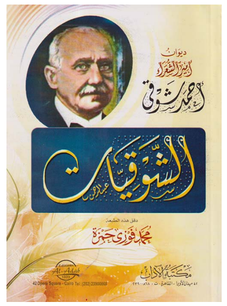

فقد منحت شعره قوته وبهاءه وإحكامه، وجعلته قادراً على بناء البيت وصقله حتى يستقيم لفظاً ومعنى وموسيقى، لكن؛ الصنعة حين تتقدم على التجربة يمكن أن تتحول من أداة إلى حجاب، فليس كل بيت محكم الصياغة بالضرورة بيتاً حياً، وليس كل براعة لغوية ضرورة شعورية.

وهنا يصبح السؤال النقدي الحقيقي؛ هل كان البيت عند شوقي ضرورة شعورية، أم كان أحياناً براعة شاعر؟

في بعض شعره تكون الصنعة في خدمة الشعور، فيصبح الإحكام جمالاً، ويصبح الوزن والقافية والبلاغة جزءاً من الحياة الداخلية للنص، وفي بعض المواضع الأخرى يبدو أن الشاعر يستطيع أن يصنع البيت لأنه يستطيع صناعة البيت، فتظهر القدرة قبل الحاجة، والبراعة قبل التجربة، وهذا الفرق مهم جداً، لأن الشعر لا يقاس بما يستطيع الشاعر أن يفعله باللغة فقط، وإنما بما تضطره التجربة إلى أن يفعله باللغة.

ولذلك لا ينبغي أن نحاكم شوقي على أساس أنه لم يكن ثائراً على التراث، ربما كانت قوته في أنه عرف التراث معرفة عميقة واستطاع أن يستعمل أدواته دخل، والمسرح دخل، والحياة الاجتماعية دخلت، وخرج الشعر من بعض دوائر المديح والوصف والتقليد إلى فضاء أكثر اتصالاً بالعصر، لكن؛ فتح النوافذ ليس هو بناء بيت جديد.

وهنا تكمن قيمة المرحلة الانتقالية، فالمرحلة الانتقالية لا تكون أقل أهمية لأنها لم تصل إلى النهاية، أحياناً يكون دور الشاعر أن يجعل التجاوز ممكناً لمن يأتي بعده، وقد كان شوقي من هؤلاء، لم يصل إلى الشعر الحر، ولم يدخل في الثورة التي ستعيد النظر في الوزن والقافية، ولم يحرر القصيدة من سلطتها القديمة، لكنه جعل الشعر قادراً على استقبال موضوعات وأشكال وأسئلة لم تكن مألوفة فيه على الصورة نفسها، ومن هذه الزاوية، لا يصح أن نطالبه بأن يكون شاعراً من زمن لم يأتِ بعده.

إن خطأ بعض القراءات الحديثة أنها تقيس الشاعر بما نعرفه نحن بعده، فتضع أمام شوقي تجربة الشعر الحديث، ثم تسأله لماذا لم يكن حديثاً كما أصبح الشعر بعده، وهذا ليس حكماً على الشاعر، بل هو أحياناً ظلم للزمن الذي عاش فيه، لكن؛ الخطأ المقابل هو أن نجعل زمنه عذراً

لكل شيء، فنرفع عنه كل مساءلة نقدية، فالشاعر الكبير لا يصبح أكبر من النقد بسبب مكانته، بل يصبح أكثر حاجة إلى التقييم الشامل لأن أثره كبير، والتقييم الشامل لشوقي لا يحتاج إلى أن يهدم صورته لكي ينصفه، ولا إلى أن يحافظ على صورته لكي يكرمه، يكفي أن نضع كل شيء في موضعه، هو ليس مجرد وريث للقديم؛ لأن الوريث لا يضيف دائماً مجالاً جديداً إلى الميراث، وهو ليس ثائراً على القديم، لأن الثورة لها شروط لم تتحقق عنده في بنية الشعر، وهو ليس مسرحياً خالصاً، لأن الشاعر في مسرحه كان في أحيان كثيرة أقوى حضوراً من المسرحي، وهو ليس مجرد صانع أبيات، لأن في شعره لحظات تتجاوز الصنعة إلى الشعر الحقيقي، وهو ليس أمير الشعراء لأن اللقب قال ذلك وحده، بل لأن عصره منحه مكانة حقيقية، ثم جاءت الذاكرة الأدبية فوسعت العباءة حتى غطت جوانب أخرى من تجربته.

لذلك أرى أن العبارة الأعدل ليست؛ «شوقي أكبر من شعره»، ولا «شوقي أصغر من لقبه»، وإنما؛ شوقي شاعر كبير حملته مرحلة أكبر من شاعر، فصار اسمه عنواناً لمرحلة بأكملها.

وهذا يفسر لماذا تبدو صورته أحياناً أوسع من جسده الأدبي، لقد احتاج عصره إلى رمز، فكان شوقي أحد أبرز رموزه، وحين احتاج تاريخ الأدب إلى اسم يضعه بين الإحياء والحداثة، وجد في شوقي الاسم المناسب لهذه المسافة، ولذلك أصبح شوقي لا يمثل نفسه وحده، بل يمثل لحظة انتقال كاملة.

ومن هنا فإن قيمة شوقي الحقيقية، في رأيي، ليست في أن نسأله؛ هل كان آخر القدماء أم أول المحدثين؟ ربما كان شيئاً بين الاثنين، كان آخر الكبار الذين استطاعوا أن يمنحوا القصيدة القديمة حياة جديدة، وأحد الذين مهدوا الطريق لمن سيبحث عن قصيدة أخرى، وهذا هو سر أهميته.

فهو لم يفتح الباب لأنه خرج منه، بل لأنه جعله قابلاً للفتح، ولم يقتل القديم، بل جعله يصل إلى لحظة لم يعد يستطيع فيها أن يعيش وحده، ولم يصنع الثورة، لكنه؛ كان واحداً من الذين جعلوا الثورة ممكنة، أما مسرحه، فليس من العدل أن نضعه في مرتبة المسرح الحديث كما نعرفه، ولا من العدل أن نسقط عنه صفة التجديد، يكفي أنه أدرك أن الشعر يستطيع أن يغادر الصفحة إلى الخشبة، وأن الشاعر يستطيع أن يكتب التاريخ في صورة مشهد، وأن اللغة الشعرية يمكن أن تدخل عالم الشخصيات والحوار والصراع، وإذا كانت الصنعة قد غلفت بعض ذلك بغلاف سميك، فإن وجود الغلاف لا يلغي وجود المحاولة.

وفي النهاية، ربما يكون شوقي أكبر حين ننزله من عرش الأسطورة قليلاً، لا حين نهدم عرشه، فعندما نقرأه شاعراً لا أميراً، ونقرأ مسرحه تجربة لا معجزة، ونقرأ صناعته قدرة لا بديلاً عن الشعور، ونضعه في زمنه لا في زمن من جاء بعده، يصبح أكثر إنسانية، وأكثر وضوحاً، وأكثر قابلية للقراءة، وعندها لا نحتاج إلى أن نرفع شوقي فوق قامته، ولا إلى أن ننزله تحتها، يكفينا أن نقف أمامه ونقول؛ لم يكن شوقي نهاية الشعر القديم، ولم يكن بداية الشعر الجديد، كان الجسر، والجسر لا يُقاس بما إذا كان بيتاً جميلاً، بل بما إذا كان قد استطاع أن يعبر بالناس من ضفة إلى ضفة، وهنا ربما تكون عباءة «أمير الشعراء» أوسع من جسد شوقي الأدبي، لكنها لم تكن أكبر من أثر شوقي التاريخي.

وهنا يجب أن نميز بين ثلاثة «شوقيات»، إن صح التعبير

هناك شوقي التاريخي، وهذا كبير جداً؛ لأنه جاء في لحظة انتقال حاسمة، وكان واحداً من أبرز الذين أعادوا للشعر العربي حضوره وثقته واتساع مجاله.

وهناك شوقي الشعري، وهو شاعر كبير بلا شك، صاحب قدرة لغوية وبيانية وموسيقية لا يمكن إنكارها، وصاحب ذاكرة شعرية واسعة وقدرة نادرة على تطويع اللغة في أغراض متعددة.

ثم هناك شوقي المجدد، وهنا ينبغي أن نكون أكثر حذراً، فهو مجدد مهم، ولكنه ليس مجدداً ثورياً، فتح الأبواب أكثر مما هدم الجدران، ووسّع المجال أكثر مما غيّر البنية، ونقل الشعر إلى موضوعات وأجناس جديدة أكثر مما أعاد تعريف الشعر نفسه.

وهذا التفريق في رأيي أكثر عدلاً من أن نضعه إما في خانة المجدد العظيم الذي بدأ الشعر من جديد، أو في خانة المقلد الذي لم يأتِ بشيء، فكلا الحكمين يضيّق شوقي بدلاً من أن يفسره.

شوقي لم يهدم البيت القديم.ز لكنه فتح فيه نوافذ جديدة

وهذه ربما تكون العبارة الأقرب إلى تجربته كلها، لقد بقي البيت القديم قائماً، وبقيت القصيدة في كثير من صورها وفية لروح الإحياء، لكن النوافذ التي فتحها شوقي سمحت للهواء الجديد أن يدخل؛ التاريخ دخل، والوطن دخل، والمسرح دخل، والحياة الاجتماعية دخلت، وخرج الشعر من بعض دوائر المديح والوصف والتقليد إلى فضاء أكثر اتصالاً بالعصر، لكن؛ فتح النوافذ ليس هو بناء بيت جديد.

وهنا تكمن قيمة المرحلة الانتقالية، فالمرحلة الانتقالية لا تكون أقل أهمية لأنها لم تصل إلى النهاية، أحياناً يكون دور الشاعر أن يجعل التجاوز ممكناً لمن يأتي بعده، وقد كان شوقي من هؤلاء، لم يصل إلى الشعر الحر، ولم يدخل في الثورة التي ستعيد النظر في الوزن والقافية، ولم يحرر القصيدة من سلطتها القديمة، لكنه جعل الشعر قادراً على استقبال موضوعات وأشكال وأسئلة لم تكن مألوفة فيه على الصورة نفسها، ومن هذه الزاوية، لا يصح أن نطالبه بأن يكون شاعراً من زمن لم يأتِ بعده.

إن خطأ بعض القراءات الحديثة أنها تقيس الشاعر بما نعرفه نحن بعده، فتضع أمام شوقي تجربة الشعر الحديث، ثم تسأله لماذا لم يكن حديثاً كما أصبح الشعر بعده، وهذا ليس حكماً على الشاعر، بل هو أحياناً ظلم للزمن الذي عاش فيه، لكن؛ الخطأ المقابل هو أن نجعل زمنه عذراً

لكل شيء، فنرفع عنه كل مساءلة نقدية، فالشاعر الكبير لا يصبح أكبر من النقد بسبب مكانته، بل يصبح أكثر حاجة إلى التقييم الشامل لأن أثره كبير، والتقييم الشامل لشوقي لا يحتاج إلى أن يهدم صورته لكي ينصفه، ولا إلى أن يحافظ على صورته لكي يكرمه، يكفي أن نضع كل شيء في موضعه، هو ليس مجرد وريث للقديم؛ لأن الوريث لا يضيف دائماً مجالاً جديداً إلى الميراث، وهو ليس ثائراً على القديم، لأن الثورة لها شروط لم تتحقق عنده في بنية الشعر، وهو ليس مسرحياً خالصاً، لأن الشاعر في مسرحه كان في أحيان كثيرة أقوى حضوراً من المسرحي، وهو ليس مجرد صانع أبيات، لأن في شعره لحظات تتجاوز الصنعة إلى الشعر الحقيقي، وهو ليس أمير الشعراء لأن اللقب قال ذلك وحده، بل لأن عصره منحه مكانة حقيقية، ثم جاءت الذاكرة الأدبية فوسعت العباءة حتى غطت جوانب أخرى من تجربته.

لذلك أرى أن العبارة الأعدل ليست؛ «شوقي أكبر من شعره»، ولا «شوقي أصغر من لقبه»، وإنما؛ شوقي شاعر

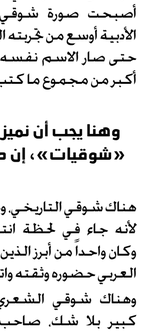

كبير حملته مرحلة أكبر من شاعر، فصار اسمه عنواناً لمرحلة بأكملها.

وهذا يفسر لماذا تبدو صورته أحياناً أوسع من جسده الأدبي، لقد احتاج عصره إلى رمز، فكان شوقي أحد أبرز رموزه، وحين احتاج تاريخ الأدب إلى اسم يضعه بين الإحياء والحداثة، وجد في شوقي الاسم المناسب لهذه المسافة، ولذلك أصبح شوقي لا يمثل نفسه وحده، بل يمثل لحظة انتقال كاملة.

ومن هنا فإن قيمة شوقي الحقيقية، في رأيي، ليست في أن نسأله؛ هل كان آخر القدماء أم أول المحدثين؟ ربما كان شيئاً بين الاثنين، كان آخر الكبار الذين استطاعوا أن يمنحوا القصيدة القديمة حياة جديدة، وأحد الذين مهدوا الطريق لمن سيبحث عن قصيدة أخرى، وهذا هو سر أهميته.

فهو لم يفتح الباب لأنه خرج منه، بل لأنه جعله قابلاً للفتح، ولم يقتل القديم، بل جعله يصل إلى لحظة لم يعد يستطيع فيها أن يعيش وحده، ولم يصنع الثورة، لكنه؛ كان واحداً من الذين جعلوا الثورة ممكنة، أما مسرحه، فليس من العدل أن نضعه في مرتبة المسرح الحديث كما نعرفه، ولا من العدل أن نسقط عنه صفة التجديد، يكفي أنه أدرك أن الشعر يستطيع أن يغادر الصفحة إلى الخشبة، وأن الشاعر يستطيع أن يكتب التاريخ في صورة مشهد، وأن اللغة الشعرية يمكن أن تدخل عالم الشخصيات والحوار والصراع، وإذا كانت الصنعة قد غلفت بعض ذلك بغلاف سميك، فإن وجود الغلاف لا يلغي وجود المحاولة.

وفي النهاية، ربما يكون شوقي أكبر حين ننزله من عرش الأسطورة قليلاً، لا حين نهدم عرشه، فعندما نقرأه شاعراً لا أميراً، ونقرأ مسرحه تجربة لا معجزة، ونقرأ صناعته قدرة لا بديلاً عن الشعور، ونضعه في زمنه لا في زمن من جاء بعده، يصبح أكثر إنسانية، وأكثر وضوحاً، وأكثر قابلية للقراءة، وعندها لا نحتاج إلى أن نرفع شوقي فوق قامته، ولا إلى أن ننزله تحتها، يكفينا أن نقف أمامه ونقول؛ لم يكن شوقي نهاية الشعر القديم، ولم يكن بداية الشعر الجديد، كان الجسر، والجسر لا يُقاس بما إذا كان بيتاً جميلاً، بل بما إذا كان قد استطاع أن يعبر بالناس من ضفة إلى ضفة، وهنا ربما تكون عباءة «أمير الشعراء» أوسع من جسد شوقي الأدبي، لكنها لم تكن أكبر من أثر شوقي التاريخي.

بعد طي صفحة «العزم الصلب» في العراق.. الوحدة الوطنية منع تكرار سيناريوهات الانهيار الأمني

أعلن البنتاغون أن الولايات المتحدة وشركاءها في التحالف اختتموا رسميا عملية العزم الصلب في العراق، وقال إن الانسحاب المنظم لقوات ومعدات التحالف من قاعدة هولير الجوية يمثل ختام المهمة العسكرية مضيفاً أن الولايات المتحدة ستواصل تقديم تدريب موجه ودعم مخابراتي لشركائها العراقيين، متوقعا أن تقود قوات الأمن العراقية الجهود المستمرة لتأمين الدولة وكبح فلول مرتزقة داعش الإرهابي؛ فهذه الخطوة قوبلت بردود فعل متباينة داخل العراق وخارجه.

حمزة حرب

فكانت اللحظة التي أعلنت فيها بغداد بدء الترتيبات العملية لإتمام انسحاب قوات التحالف الدولي وإغلاق قاعدة هولير الجوية بمثابة إيذاناً بنهاية مرحلة وبداية أخرى أكثر غموضاً. فلم تكن المراسم العسكرية لإنزال الأعلام وتعبئة العتاد مجرد إجراء تنظيمي لإنهاء «عملية العزم الصلب» بل كانت بمثابة هزة جيوسياسية عنيفة أعادت رسم الحدود النفسية والسياسية بين العاصمة الاتحادية وعاصمة إقليم كردستان، ومع رحيل آخر جندي أجنبي، بدا المشهد وكأن مظلة ثقيلة وحامية قد رُفعت فجأة عن العراق، لتترك هولير تواجه منفردة رياحاً سياسية عاتية كانت تهب من بغداد منذ سنوات. واضعة استقرار المنطقة على محك اختبار وجودي غير مسبوق.

تباين في المواقف

القيادة المركزية الأمريكية «سنتكوم» أكدت أن القوات الأمريكية أنهت عملية الانسحاب المنظم للقوات والمعدات من قاعدة هولير الجوية. موضحة أن الانسحاب من العراق يأتي ضمن خطة انتقال نحو علاقة دفاعية ثنائية مبينةً أن قوة المهام المشتركة الموحدة لا تزال تعمل وتنخذ من الأرض مقرا لها. وأن القوات الأمريكية تواصل مكافحة مرتزقة داعش في سوريا إلى جانب شركاء التحالف وحكومة سوريا.

رئيس الوزراء العراقي «علي الزيدي» من جانبه كشف عن أن الأجهزة الأمنية بسطت سيطرتها على المشهد الأمني في البلاد. وبذلك تنتهي مهمة التحالف الدولي. مؤكدا أن مرحلة جديدة بدأت عنوانها سيادة العراق وقوة مؤسساته وجاهزية قواته وشراكاته مع أصدقائه وأضاف أن الدول الصديقة مدت يد العون للعراق في مواجهته الحاسمة ضد الإرهاب.

فالموقف العراقي الرسمي أشاد بالخطوة مبينا أن انتهاء مهمة التحالف يتيح للعراق استكمال مهمة إنهاء مرتزقة داعش وأن القوات العراقية اكتسبت خبرة كبيرة تمكنها من محاربته. وأن الشراكة الأمنية مع التحالف ارتكزت على سلامة الدولة ورفع مستوى التدريب.

زعيم التيار الصدري «مقتدى الصدر» سارع بالتوازي مع هذه الخطوة إلى حل «لواء اليوم الموعود» وتحويل «جيش الإمام المهدي» إلى «مؤسسة أنصار المهدي» مطالباً الجيش الأمريكي بتعويضات عن جميع الأضرار التي حدثت بسبب تدخله في الأراضي العراقية. محذرا الولايات المتحدة ودول الجوار من مغبة التدخل في الشؤون العراقية منوهاً إلى أن حصر السلاح بيد الدولة يقتضي برنامجاً مدروساً وبنتائج واقعية مرضية للشعب والمرجعية الدينية.

يأتي ذلك فيما أثيرت مخاوف حقيقية في باشور كردستان نتيجة انتهاء مهمة التحالف فالمخاوف تتمثل في خطر عودة سيناريو الإرهاب المتمثل في مرتزقة داعش لا سيما في ظل وجود مناطق توصف بأنها فراغات أمنية بين القوات العراقية وقوات البيشمركة فلذلك مرت خطوات الانسحاب بهدوء من دون مراسم أو احتفالات بالتوازي مع مغادرة آخر طائرة تابعة للقوات الأمريكية لهولير معلنة بذلك اكتمال الانسحاب من المواقع التي كانت توجد فيها قوات التحالف في الإقليم.

رئيس حكومة باشور كردستان «مسرور بارزاني» بين أن انتهاء مهمة التحالف في العراق ينقل العلاقات إلى آفاق ثنائية. مؤكدا أن قوات البيشمركة والقوات العراقية جاهزة للتصدي لأي هجمات قد تتعرض لها البلاد بينما شدد زعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني «مسعود بارزاني» إن هناك تنسيقا «جيدا للغاية» مع الحكومة العراقية الاتحادية لمواجهة أي نوع من التهديدات أو المخاطر.

سيما وإن منظومات الدفاع الجوي التي كانت موجودة في باشور كانت تابعة لقوات التحالف. لذلك باتت سماء الإقليم اليوم مكشوفة أمام أي هجمات بطائرات مسيرة او غيرها لذا باتت بغداد مطالبة أكثر من أي وقت مضى بدعم الإقليم بمنظومات دفاع جوي. في حين تؤكد الجهات الرسمية الطبيعية يعنى تحويل الإقليم إلى مجرد مديرية إدارية تابعة لمركز القرار في العاصمة.

وعلى الأرض تظل المادة ١٤٠ والدستور المعطل في المناطق المتنازع عليها بمثابة حقل ألغام ينتظر عاصفة سياسية ليتفجر فمن كركوك الغنية بالنفط صعوداً إلى شنكال وحزام الموصل يسود استنفار صامت وتتزايد الهواجس الكردية من تحركات تهدف إلى إحداث تغييرات ديمغرافي وإدارية هادئة لتقليص نفوذ الإقليم التاريخي. بينما تصر بغداد على أن بسط الأمن الاتحادي في هذه المناطق هو خط أحمر لا يمكن التراجع عنه لمنع حدوث أي فراغات أمنية تستغلها خلايا الإرهاب النائمة.

العلاقة بين الإقليم والمركز.. جمر تحت الرماد

وفي خضم هذه التحولات تبرز المسارات السياسية والقانونية والمالية المتداخلة بين بغداد وهولير لتنسج مشهداً معقداً من الأزمات المزمنة والتي لطالما لعبت واشنطن دور الوسيط في تهدئة الأجواء المتوترة حيث

مع غروب شمس الوجود العسكري الدولي وإغلاق آخر القواعد المشتركة. لم تكن الهواجس المحيطة بستقبل باشور كردستان تنبع فقط من تفوق بغداد المالي أو صعود الفصائل المسلحة. بل كانت تنجه صوب العمق لتصطدم بواقع البنية الدفاعية الداخلية للإقليم.

وفي هذا المنعطف التاريخي الحاسم حول ملف توحيد قوات البشمركة من مجرد مشروع إصلاحي مؤجل إلى ضرورة وجودية لا تقبل القسمة. وبات الحفاظ على وحدة صف هذه القوات السلاح الأخير والوحيد المتبقي لحماية كيان الإقليم الدستوري من التلاشي في مرحلة ما بعد انسحاب التحالف الدولي.

لقد عاشت قوات البشمركة لعقود طويلة منقسمة بين ولائين سياسيين وجغرافيين تقليديين «القوة ٨٠» الصفراء التابعة للحزب الديمقراطي الكردستاني المتمركزة في هولير ودهوك. و«القوة ٧٠» الخضراء التابعة للاتحاد الوطني الكردستاني المتمركزة في السليمانية وحلبجة.

وطوال سنوات وجود التحالف الدولي كان الغرب يمارس ضغوطاً هائلة ويقدم حوافز مالية ولوجستية مشروطة بدمج هذه القوات تحت مظلة وزارة البشمركة في حكومة الإقليم ومع رحيل ذلك الحليف المستعجل. أثمرت تلك الضغوط بالإعلان رسمياً عن دمج تلك الوحدات وإعادة تنظيمها ضمن قيادتي المنطقتين الإقليميتين الأولى والثانية التابعتين للوزارة مباشرة.

ومع ذلك، فإن هذا الإنجاز التنظيمي سرعان ما اصطدم بتعقيدات الواقع السياسي والشكوك المتبادلة بين قطبي السلطة في باشور لتتفاوت القراءات السياسية والمواقف الحزبية تجاه هذا الدمج فبينما يرى الحزب الديمقراطي الكردستاني بقيادة بارزاني في مأسسة القوات خطوة حتمية لإرساء مفهوم الدولة وتجريد الخصوم من ذريعة وصف البشمركة بالفصائلية الحزبية معتبراً أن وحدة القرار العسكري تحت مظلة حكومة الإقليم هي الورقة الوحيدة لإجبار بغداد على تمويل القوات وتأمين رواتبها وفق الدستور.

وعلى المقلب الآخر ينظر الاتحاد الوطني الكردستاني بقباية طالباني إلى التفاصيل بعين الريبة حيث يخشى الاتحاد الوطني من أن تؤدي المأسسة السريعة في ظل الاختلال السياسي الراهن إلى تذويب نفوذه العسكري التاريخي في السليمانية لصالح الهيمنة الإدارية للحزب الديمقراطي وعائلة البارزاني في هولير.

ويتجلى هذا التوجس في بقاء خطوط القيادة الفعلية والولاءات الشخصية لقادة المحاور دون تغيير جوهري. حيث خول قادة «الفوتين ٧٠ و٨٠» السابقين لإدارة القيادتين الإقليميتين الجديدتين بالصلاحيات الحزبية واللوجستية ذاتها ومع ذلك تكمن الأهمية القصوى لتوحيد البشمركة في هذا التوقيت الحرج في خلق جبهة دفاعية موحدة قادرة على ملء الفراغ الاستخباراتي والعسكري المفاجئ.

فخلايا مرتزقة داعش سارعت وبدأت تلمح لفرصتها الجديدة في المناطق الرخوة ولن تميز بين راية حزبية وأخرى. والمواجهة في صف هذه القوات السلاح الأخير والوحيد المتبقي لحماية كيان الإقليم الدستوري من التلاشي في مرحلة ما بعد انسحاب التحالف الدولي.

فتشتت القرار العسكري الكردي في السابق كان يمنح الإرهاب ثغرات للنفاذ أما اليوم، فإن وحدة الصف هي الجدار الوحيد القادر على منع تكرار سيناريوهات الانهيار الأمني علاوة على أن الجيش الكردي الموحد يمثل ورقة القوة الوحيدة المتبقية للإقليم على طاولة المفاوضات الصعبة مع بغداد.

فالعاصمة الاتحادية التي تمضي بثقة نحو فرض سلطتها المطلقة. ستجد نفسها مجبرة على مراجعة حساباتها إذا ما واجهت مؤسسة عسكرية كردية متماسكة ومنظمة تمثل الشعب الكردي في باشور بأكمله. بدلاً من التعامل مع تشتت حزبي يمكن تعميق الخلافات بينهما واللعب على التناقضات وتفكيكها بالمال أو الوعود السياسية.

فتوحيد البشمركة يمنح باشور كردستان صوتاً واحداً قوياً يفرض احترامه كشريك أساسي في المنظومة الدفاعية العراقية. وليس كطرف ضعيف يُراد نزع سلاحه أو إخضاعه فمثلف البشمركة وتوحيد صفوفها يتجاوز الأبعاد العسكرية الخالصة ليتصل مباشرة بالاستقرار المجتمعي داخل الإقليم.

فالتئام صفوف المقاتلين الكرد تحت راية وطنية واحدة يبعث برسالة طمأنينة إلى الشارع الكردي الذي أثقلته الأزمات الاقتصادية وتراجع الرواتب. ويقطع الطريق أمام أي مراهنات خارجية تسعى لتحويل الخلافات السياسية إلى صدامات ميدانية مسلحة.

ومع إغلاق بوابات القواعد الدولية وإنهاء عملية العزم الصلب ومغادرة آخر طائرة أمريكية مطار هولير؛ أدركت هولير والسليمانية أن الفوة لم تعد تأتي من وراء البحار بل من عمق التلاحم الداخلي وأن البشمركة الموحدة هي طوق النجاة الأخير لضمان بقاء الإقليم نداً قوياً يستعصي على الكسر في عراق متخم بالتحولات.

وحدة الصف الكردي.. طوق نجاة

هذا الصراع المتواصل جرد العلاقة بين الطرفين من المساحات الرمادية التي كانت تمنحها المرونة والقدرة على البقاء. وباتت الحلول الترقيعية والتسويات المؤقتة عاجزة عن احتواء الأزمة لتجد هولير نفسها وحيدة أمام شروط بغداد القانونية والمالية الصارمة. بينما تمضي العاصمة نحو إعادة صياغة معادلة الحكم. تاركة مستقبل العراق الاتحادي معلقاً بين سلام قسري هش تفرضه لغة الأرقام والقوة أو جولة جديدة من الخلافات المفتوحة على شتى الاحتمالات.

خولت العلاقة بين العاصمة الاتحادية وهولير من الشراكة الدستورية إلى صراع صامت ومرير على فرض الإرادات وتوازنات القوى.

ومع غياب خطوط التهدئة والوساطات الدولية التي كانت تفرضها ظروف إقليمية سابقة. باتت الملفات الخلافية تدار بعقلية تفكيك أوراق القوة وبسط النفوذ المطلق. ما وضع الاستقرار الدستوري للبلاد بأسره أمام منعطف تاريخي حرج واحتمال تدهور الأمور ووضع هذا الملف في واجهة الصدام.

ملف الموازنة ورواتب الموظفين يبرز كأعنف ساحات الاستنزاف اليومي إذ خول قوت شعب الإقليم إلى ورقة ضغط متبادلة لا تهدأ فبينما تتمسك وزارة المالية الاتحادية. مدعومة بقرارات صارمة من المحكمة الاتحادية

خير الدين خالديان: مشاركة الأرمن والسوريين في بناء سوريا ضمانة الحقوق والاستقرار

الدرباسية/ نيرودا كرد ـ أشار رئيس المجلس الاجتماعي الأرمني، في مدينة الدرباسية، خير الدين خالديان، إلى أن الشعب الأرمني لعب دورا محوريا في بناء سوريا الحديثة، وخاصة في مجال الحرف الصناعية، ولفت إلى أن مشاركة الشعب الأرمني، وكافة السوريين في بناء سوريا الجديدة، هي الضمان الوحيد للوصول إلى سوريا آمنة مستقرة ديمقراطية.

مع دخول سوريا مرحلة جديدة، تبرز مسألة حقوق الشعوب، والمكونات السورية، وهوياتها الثقافية، والقومية، بوصفها إحدى القضايا الأساسية في بناء مستقبل البلاد. وفي هذا السياق، يؤكد الأرمن تمسّكهم بهويتهم، وثقافتهم، ولغتهم، وانتمائهم لسوريا، وحرصهم على أن يكونوا جزءًا فاعلاً من بناء دولة ديمقراطية، تتسع لكل السوريين.

ويشير واقع الأرمن في سوريا، إلى حضور تاريخي وثقافي متجذر، امتد عبر عقود في مدن ومناطق عدة، بينها حلب وقامشلو، والدرباسية، وعامودا، وغيرها، ورغم ما شهدته البلاد من أزمات وحروب وتغيّرات سياسية واجتماعية، حافظ الأرمن على لغتهم وتراثهم وعلاقاتهم المجتمعية، مؤكدين أن الحفاظ على الخصوصية الثقافية لا يتعارض مع الانتماء الوطني السوري.

وفي ظل الحديث عن شكل سوريا الجديدة، تتجه الأنظار، إلى ضرورة صياغة دستور يضمن المساواة بين جميع المواطنين، ويعترف بالتنوع القومي، والثقافي، واللغوي، بعيدا عن سياسات الإقصاء والتهميش. فالسوريون، بمختلف قومياتهم وأديانهم، بحاجة إلى عقد اجتماعي جديد يضمن حقوقهم، ويتيح لهم المشاركة في تقرير مستقبل بلادهم.

ويرى الأرمن أن بناء سوريا، لا يمكن أن يتحقق من خلال عمل كل شعب

بمعزل عن الآخر، بل عبر الحوار والتفاهم المشترك، بما يحفظ خصوصية كل شعب ويعزز في الوقت ذاته وحدة المجتمع السوري. ومن هذا المنطلق، تبدو التعددية الثقافية واللغوية ثروة يمكن أن تسهم في بناء سوريا أكثر ديمقراطية وعدالة، يكون فيها التنوع مصدر قوة لا سبباً للصراع.

تاريخ عريق

وحول هذا الموضوع، التقت صحيفتنا مع رئيس المجلس الاجتماعي الأرمني في مدينة الدرباسية، خير الدين خالديان، حيث قال: "الأرمن معروفون في سوريا، ولديهم تاريخ وثقافة غنية، وهم يحبون وطنهم وثقافتهم، وإذا نظرنا إلى نسبتهم اليوم، نجد أن وجودهم يتركز بشكل خاص في مدينة حلب، كما يوجد الأرمن في قامشلو والدرباسية، وغيرها من المناطق، ولكن اليوم أعدادهم قليلة".

وتابع: "وكما هو الحال مع مختلف الشعوب والمكونات السورية، سواء كانوا كردًا، أو آشوريين، أو سريانًا، أو أرمن، فإن جميع هذه الشعوب جزء من المجتمع السوري، وكل شعب له تاريخه وثقافته الخاصة به، ومنذ القدم، كان للأرمن بصمة ملحوظة في التاريخ السوري، واليوم نريد أن نرى نظامًا جديدًا يقوم على الديمقراطية والعدالة، ويضمن حقوقنا، وحقوق كافة السوريين".

وأضاف: "نحن نريد أن نكون جزءًا من سوريا، ولا نريد أن الانفصال عنها، نحن مواطنون سوريون، وسنبقى سوريين، مهما كانت الصعوبات، نحن أرمن، لكننا في الوقت نفسه سوريون، ونحن نحبها، ولا نريد أن نقيم نظامًا خاصًا بنا أو أن نعزل أنفسنا عن الآخرين، نعم لنا حقوق خاصة بنا، ولدينا طرقنا في التعبير عنها، لكن يجب أن تكون هذه الحقوق ضمن إطار الدولة والقانون".

وأردف: "نحن نرى أن جميع الشعوب في سوريا يجب أن تكون لهم حقوق متساوية في الدستور السوري القادم، الدستور يجب أن يجمعنا جميعًا، وأن يضمن حقوق جميع السوريين، نريد سوريا واحدة لكن نحفظ فيها حقوق الجميع، كما أننا بحاجة إلى العمل المشترك والتعاون والتكاتف والحوار".

شراكة حقيقية

وحول الوضع الأمني والعسكري، قالت عضوة لجنة العلاقات واتفاقيات السياسة الديمقراطية في مؤتمر ستار روكن أحمد، لوكالة هاوار: "مواصلة الحكومة الانتقالية في دخول سوريا مرحلة جديدة، تبرز مسألة حقوق الشعوب، والمكونات السورية، وهوياتها الثقافية، والقومية، بوصفها إحدى القضايا الأساسية في بناء مستقبل البلاد، وفي هذا السياق، يؤكد الأرمن تمسّكهم بهويتهم، وثقافتهم، ولغتهم، وانتمائهم لسوريا، وحرصهم على أن يكونوا جزءًا فاعلاً من بناء دولة ديمقراطية، تتسع لكل السوريين.

ويشير واقع الأرمن في سوريا، إلى حضور تاريخي وثقافي متجذر، امتد عبر عقود في مدن ومناطق عدة، بينها حلب وقامشلو، والدرباسية، وعامودا، وغيرها، ورغم ما شهدته البلاد من أزمات وحروب وتغيّرات سياسية واجتماعية، حافظ الأرمن على لغتهم وتراثهم وعلاقاتهم المجتمعية، مؤكدين أن الحفاظ على الخصوصية الثقافية لا يتعارض مع الانتماء الوطني السوري.

وفي ظل الحديث عن شكل سوريا الجديدة، تتجه الأنظار، إلى ضرورة صياغة دستور يضمن المساواة بين جميع المواطنين، ويعترف بالتنوع القومي، والثقافي، واللغوي، بعيدا عن سياسات الإقصاء والتهميش. فالسوريون، بمختلف قومياتهم وأديانهم، بحاجة إلى عقد اجتماعي جديد يضمن حقوقهم، ويتيح لهم المشاركة في تقرير مستقبل بلادهم.

ويرى الأرمن أن بناء سوريا، لا يمكن أن يتحقق من خلال عمل كل شعب بمعزل عن الآخر، بل عبر الحوار والتفاهم المشترك، بما يحفظ خصوصية كل شعب ويعزز في الوقت ذاته وحدة المجتمع السوري. ومن هذا المنطلق، تبدو التعددية الثقافية واللغوية ثروة يمكن أن تسهم في بناء سوريا أكثر ديمقراطية وعدالة، يكون فيها التنوع مصدر قوة لا سبباً للصراع.

تاريخ عريق

وحول هذا الموضوع، التقت صحيفتنا مع رئيس المجلس الاجتماعي الأرمني في مدينة الدرباسية، خير الدين خالديان، حيث قال: "الأرمن معروفون في سوريا، ولديهم تاريخ وثقافة غنية، وهم يحبون وطنهم وثقافتهم، وإذا نظرنا إلى نسبتهم اليوم، نجد أن وجودهم يتركز بشكل خاص في مدينة حلب، كما يوجد الأرمن في قامشلو والدرباسية، وغيرها من المناطق، ولكن اليوم أعدادهم قليلة".

وتابع: "وكما هو الحال مع مختلف الشعوب والمكونات السورية، سواء كانوا كردًا، أو آشوريين، أو سريانًا، أو أرمن، فإن جميع هذه الشعوب جزء من المجتمع السوري، وكل شعب له تاريخه وثقافته الخاصة به، ومنذ القدم، كان للأرمن بصمة ملحوظة في التاريخ السوري، واليوم نريد أن نرى نظامًا جديدًا يقوم على الديمقراطية والعدالة، ويضمن حقوقنا، وحقوق كافة السوريين".

وأضاف: "نحن نريد أن نكون جزءًا من سوريا، ولا نريد أن الانفصال عنها، نحن مواطنون سوريون، وسنبقى سوريين، مهما كانت الصعوبات، نحن أرمن، لكننا في الوقت نفسه سوريون، ونحن نحبها، ولا نريد أن نقيم نظامًا خاصًا بنا أو أن نعزل أنفسنا عن الآخرين، نعم لنا حقوق خاصة بنا، ولدينا طرقنا في التعبير عنها، لكن يجب أن تكون هذه الحقوق ضمن إطار الدولة والقانون".

وأردف: "نحن نرى أن جميع الشعوب في سوريا يجب أن تكون لهم حقوق متساوية في الدستور السوري القادم، الدستور يجب أن يجمعنا جميعًا، وأن يضمن حقوق جميع السوريين، نريد سوريا واحدة لكن نحفظ فيها حقوق الجميع، كما أننا بحاجة إلى العمل المشترك والتعاون والتكاتف والحوار".

شراكة حقيقية

وتابع: "هناك سياسيون، ومثقفون، وخبراء، وشخصيات اجتماعية، تم تهميشهم، يجب أن يكون لهم دور في بناء سوريا الجديدة، كما يجب أن تكون هناك نقاشات وحوارات حقيقية وجادة بين السوريين وبين الحكومة، لأن الحوار هو الطريق للوصول إلى حلول مشتركة، فكلنا سوريون، لذلك يجب أن نبني سوريا معًا، لا أن يعمل كل طرف بمفرده".

وحول وجود الأرمن في المنطقة وثقافتهم، قال: "الثقافة الأرمنية ثقافة غنية وعريقة، وكذلك الثقافة العربية، والكردية، والسريانية، والآشورية، هذه الثقافات جميعها جزء من غنى المجتمع السوري، الثقافة واللغة، ليست مشكلة، أوجرمة، الإنسان يستطيع أن يتعلم عدة لغات، سواء الروسية، أو الألمانية، أو الفرنسية، أو الكردية، أو الأرمنية، وغيرها، وهذا لا يعني أن ينسى لغته الأم، ومعرفة اللغات تزيد من معرفة الإنسان وثقافته، لا ينبغي اعتبارها تهديدًا أو مشكلة للدولة".

واختتم، رئيس المجلس الاجتماعي الأرمني في مدينة الدرباسية خير الدين خالديان: "أنا نشأت في بيئة كردية، وأتحدث باللغة الكردية، وفي الوقت نفسه لدي جذوري وثقافتي الأرمنية، لا يوجد تعارض بين الأمرين، الإنسان يستطيع أن يحافظ على ثقافته وهويته، وفي الوقت نفسه يكون جزءًا من المجتمع الذي يعيش فيه، الثقافة الأرمنية لها تاريخ طويل، ولنا تراثنا وعاداتنا وتقاليدنا الخاصة، كما أن لدينا عائلات وأقارب منتشرون في مناطق ودول مختلفة، لذلك، عندما نتحدث عن الأرمن، لا ينبغي النظر إلى الفرد بمعزل عن عائلته ومجتمعه وتاريخه".

روكن أحمد: على الحكومة الانتقالية تحويل المسار العسكري إلى حلول سياسية شاملة

دعت عضوة لجنة العلاقات واتفاقيات السياسة الديمقراطية في مؤتمر ستار، روكن أحمد، الحكومة الانتقالية السورية للالتزام بالحوار وتجنب أساليب التصعيد والاستفزاز، وشددت على ضرورة الاعتراف بحقوق السوريين عامة، وحقوق المرأة بشكل خاص.

شهدت منطقة الجزيرة ومدينة كوباني خلال شهر أيلول الجاري عدة حوادث أمنية، أبرزها استشهاد المقاتل في لواء الحسكة سيبان حرزني، وحريق سجن مدينة كوباني الذي أسفر عن استشهاد عشرة سجناء بالتزامن مع إرسال عدد كبير من العربات العسكرية من مدينة حلب باتجاه كوباني.

وقبل عدة أيام أدى الهجوم على دورية مسؤولة عن حماية المنشآت عن استشهاد عضو بقوى الأمن الداخلي.

صمت حكومة غير مبرر

وحول الوضع الأمني والعسكري، قالت عضوة لجنة العلاقات واتفاقيات السياسة الديمقراطية في مؤتمر ستار روكن أحمد، لوكالة هاوار: "مواصلة الحكومة الانتقالية حشد قواتها على حدود المناطق الكردية تقرأ كنهج لفرض موازين قوى عسكرية واستخدام أوراق الضغط السياسية".

وذكرت: أن "هذا السلوك يناقض الاتفاقيات السابقة، ويقوض بناء الثقة، هذا التحشيد والاستعراض العسكري، بالتوازي مع التغاضي وصمت الحكومة غير المبرر تجاه الانتهاكات والاغتيالات التي تطال الشباب الكرد، أن استتباب الأمن والاستقرار ينبغي أن يستند إلى الحكمة السياسية، بدلاً من الممارسات الاستفزازية، وذلك عبر إسناد ملف إدارة الأمن والسلم الأهلي، لأبناء المنطقة وقواتها المحلية للتصدي لأي تهديدات وتحقيق أمان استراتيجي ومستدام".

وشددت، على ضمان تنفيذ التفاهمات، بعيداً عن لغة التهديد والتصعيد، ويتوجب على الحكومة الانتقالية الانتقال الفوري من الحلول العسكرية، والأمنية الطارئة، إلى مسار سياسي شامل يفضي إلى حل جذري للقضية الكردية في إطار دستور ديمقراطي لا مركزي.

ونوهت: إلى أن "بناء سوريا ديمقراطية جامعة، يتطلب التخلي عن سياسات الإقصاء والاستبعاد، وإقرار هيكلية حكم لا مركزية تتيح لكل الشعوب والقوميات حقوقها".

ودعت إلى مأسسة التفاهمات الدفاعية والأمنية، وصياغتها كالتزامات دستورية، تراعي الخصوصية العسكرية والأمنية للمنطقة، وتدمج قواتها ضمن منظومة الدفاع الوطنية بكرامة وتكافؤ، الحكومة الانتقالية تتحمل المسؤولية الكاملة عن تداعي الأوضاع المعيشية والخدمية، في المناطق التي كانت تديرها الإدارة الذاتية، وهي تتحمل مسؤولية الرفع المفاجئ لأسعار المحروقات، والمواد الأساسية، التي أحدث صدمة اقتصادية واجتماعية حادة.

وأضافت: أن "الواجب الوطني والخدمي، يملي على الحكومة التراجع عن هذه القرارات الفجائية، وتحمل مسؤولياتها في دعم السلع والقطاعات الحيوية، لضمان عدم إرهاق أو استخدام القوت اليومي كأداة ضغط سياسي، أن مستقبل سوريا الموحدة لن يتحقق عبر استنساخ النهج المركزي، وتكرار سياسات الإقصاء، بل من خلال الشجاعة السياسية والالتزام الصارم بالعهود والتفاهمات الوطنية".

وأردفت: "الاستقرار الدائم، يستوجب الاعتراف الدستوري الصريح بالحقوق القومية، واللغوية، للشعب الكردي كشعب أصيل في سوريا، وتثبيت لغته كلغة رسمية إلى جانب العربية، مع الاستجابة الجادة لرد الحقوق وإزالة آثار التعريب والتغيير الديمغرافي".

وأكدت: أن "المرحلة تتطلب صون المكتسبات الاجتماعية، والعمل على إشراك النساء في صنع القرار، وعلى جميع المستويات، وإقرار حلول سياسية كفيلة بحفظ وحدة البلاد، إلى جانب وقف التهديدات العسكرية، ومعالجة الواقع المعيشي والخدمي بشكل عادل، للانتقال بسوريا نحو دولة ديمقراطية يتساوى فيها الجميع".

واختتمت، عضوة لجنة العلاقات واتفاقيات السياسة الديمقراطية في مؤتمر ستار روكن أحمد: "هناك إقصاء وإجحاف لدور المرأة، في سوريا، وتهميش لدورها القيادي والمؤسسي والسياسي، ويشهد دور المرأة تراجعا في عهد الحكومة الانتقالية، بعدما حققت أدوار ريادية في عهد الإدارة الذاتية".

نظرية المؤامرة كما يراها القائد عبد الله أوجلان

د. علي أبو الخير

الكُرد شعب حيوي متميز بحضارته الغارقة في القدم؛ شعب لا ينتج إرهابيين؛ ولا يعرف التطرف؛ مظلوم ولا يظلم غيره؛ شعب كامل يعيش فوق أرضه منذ ملايين السنين؛ فالشعب موجود والأرض موجودة؛ ولكن "الحكومة لغير الكرد"؛ وتلك هي القضية الكردية المزمنة؛ قضية حرية الوطن الجغرافي وامتداداته التاريخية العميقة القديمة.

وفي رؤية المفكر عبد الله أوجلان؛ نراها رؤيةً واضحة؛ وهي أكثر وضوحاً؛ عند الرجوع إليها، من خلال كتبه ومقالاته، مثل (بيان طريق ثورة كردستان)، عند تأسيس حزب العمال الكردستاني عام ١٩٧٨ ومن خلال كتبه، مثل من الدولة الكهنوتية السومرية إلى الدولة الديمقراطية - من الدولة القومية إلى الحكومة الفيدرالية - فضلاً عن كتابه الأهم عن الأمة الديمقراطية وتحرير المرأة وسيسيولوجيا الحرية...إلخ

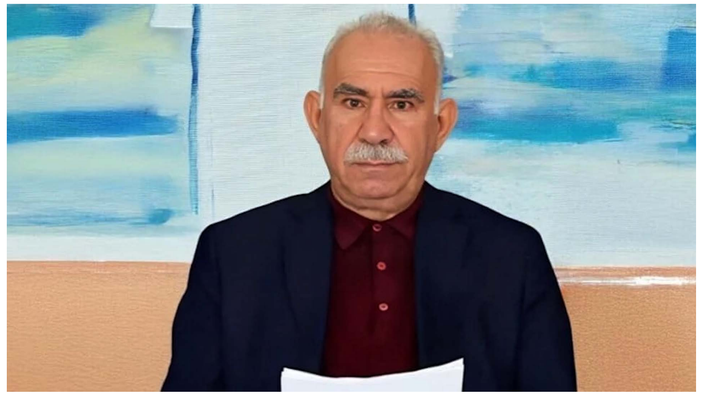

نظرية المؤامرة

نظرية المؤامرة عند القائد عبد الله أوجلان ليست مجرد حدث شخصي، بل هي جوهر تفسيره للتاريخ والسياسة في الشرق الأوسط؛ وهو يقسمها إلى مستويين؛

الأول هو المستوى التاريخي - البنيوي؛ وهي تعني المؤامرة ضد الشعوب؛ لأنه يعتبر أن ما يسميه الحداثة الرأسمالية والدولة القومية؛ هما المؤامرة الكبرى المستمرة منذ ٥٠٠٠ سنة، بدأت من دولة الكهنة السومريين كما ذكرنا إنه يسميها في كتبه.

والمستوى الثاني؛ في كونه يرى أن نظام المركزية والدولة القومية قام على ثلاث أدوات؛ التتريك والتفريس والتعريب؛ وهي سياسات منهجة لصهر الشعوب الأصلية، وفي مقدمتها الكرد. ويعتبر كردستان مقسمة بين أربع دول تحكمها ثلاث قوميات، متواطئة مع الرأسمالية العالمية والشيوعية حينها لإبادة الكرد.

أسباب التآمر الغربي ضد الكرد

لقد أثر الشعب الكردي على جيرانه، وذلك في محيطه الجغرافي والتاريخي؛ وأثره واضح في الثقافة العربية والتاريخ النضالي الإسلامي؛ وواضح أثره في انتصاراته على الصليبيين في معركة حطين المشهورة بقيادة صلاح الدين الأيوبي الكردي؛ من خلال توحيده للمسلمين؛ وهي من المرات القليلة التي توحّد فيها المسلمون فانتصروا؛ ثم تأسست دولة إسلامية؛ حكمت مصر والشام والحجاز واليمن لمدة قرن من الزمان تقودها دولة الكرد. وهي الدولة الأيوبية؛ كان لها إنجازاتها العلمية والعمرانية يفتخر بها المسلمون على اختلاف أعراقهم حتى اليوم.

ونؤكد هنا، إن التجربة الأيوبية الوحدوية المنتصرة؛ هي من أهم أسباب عدم موافقة القوى الكبرى الأوربية على تأسيس دولة موحدة للكرد مثل باقي الدول الأخرى؛ فلا ننسى التكوين العقلي الغربي الذي منع تأسيس دولة كردية؛ وفي الوقت نفسه تمزيق الدول العربية ومنع أي تقارب بينهم؛ كما نشاهد هذه الأيام.

أي أن الغرب يقوم بتفريق العرب، ويمنعون توحيد الكرد. وللأسف توجد حكومات إسلامية تساعد المخطط التآمري، وتحكم الكرد بعقلية المستعمر، ومن هنا طرح المفكر عبد الله أوجلان نموذج بديل؛ وهو الأمة الديمقراطية والحداثة الديمقراطية؛ كرد على نموذج الدولة القومية والحداثة الرأسمالية. ويقوم مشروعه على التعددية الفكرية،

لا نغالي عندما نقول إن الشعب الكردي من أشرف الشعوب؛ إن لم يكن أشرفها جميعاً؛ وإن القائد عبد الله أوجلان من القلائل في التاريخ البشري؛ الذي جمع بين الجهاد والعلم ونشر الفكر الذي يمنع اضطهاد البشر؛ وهو أمر لو يعلمون عظيم،،،

اللغة الكردية والاندماج الوطني في سوريا الجديدة

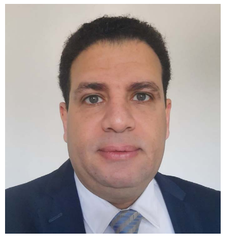

د. طه علي أحمد

لم يعد الجدل حول اللغة الكردية في سوريا مجرد نقاش حول عدد الحصص الدراسية أو طبيعة المناهج بل بات اختباراً مبكراً لقدرة الحكومة الانتقالية السورية الجديدة على إدارة التنوع وبناء علاقة مختلفة مع شعوبها. فالاحتجاجات المطالبة بتوسيع التعليم باللغة الكردية، وعدم الاكتفاء بثلاث حصص أسبوعياً، تكشف إن القضية تتجاوز الاعتراف باللغة كمادةٍ دراسية إلى السؤال عن مكانتها داخل الدولة ومؤسساتها.

وقد مثّل المرسوم رقم ١٣ خطوةً في اتجاه الاعتراف بالكردية لغة وطنية والسماح بتدريسها في المناطق ذات الكثافة الكردية. لكنه لم يحسم الجدل حول موقعها الدستوري أو حق التعليم بها بصورة أوسع، لذلك: تتجه المطالب الكردية نحو ضمانات دستورية واضحة، باعتبار أن الحقوق التي حُظي بحماية الدستور أكثر استقراراً من تلك التي تستند إلى قرارات أو مراسيم قابلة للتعديل.

وهنا تتجاوز أهمية إدراج اللغة الكردية في الدستور البُعد اللغوي إلى بناء الثقة بين الدولة ومواطنيها. فبعد عقود من التهميش، يمكن للاعتراف الدستوري أن يبعث رسالة واضحة بأن الدولة الجديدة لا تقوم على فرض هوية واحدة. وإنما على استيعاب التنوع داخل إطار المواطنة المشتركة، لكن: الاعتراف الدستوري لا يكفي وحده. فالاندماج الوطني لا يتحقق بالنصوص وإنما بتحويل الحقوق إلى سياسات ومؤسسات. فإذا كان للطالب الكردي حق التعليم بلغته فينبغي أن يرافق ذلك مناهج معتمدة ومعلمون مؤهلون وشهادات معترف بها ومسارات واضحة إلى التعليم الجامعي وسوق العمل. وتكشف تجربة السنوات الماضية أن غياب الاعتراف الرسمي ببعض المؤسسات والشهادات التعليمية في مناطق الإدارة الذاتية ظلَّ يمثّل خدياً للطلاب وأسرهم، ومن ثم، فإن المطلوب ليس إنشاء منظومتين تعليميتين متوازيتين. وإنما بناء منظومة وطنية واحدة تستوعب التعدد اللغوي. فالتعليم بالكردية لا ينبغي أن يعني العزلة عن النظام التعليمي السوري. كما أن الحفاظ على العربية كلغة للمجال الوطني العام لا ينبغي أن يعني إقصاء اللغات المحلية.

وتقدم التجارب الدولية نماذجاً مختلفةً لتنظيم التعدد اللغوي من سويسرا وبلجيكا إلى إسبانيا وكندا والعراق. بما يؤكد أن الاعتراف بالتنوع لا يتعارض بالضرورة مع وحدة الدولة متى جرى تنظيمه ضمن إطار دستوري ومؤسساتي واضح.

وفي الحالة السورية، تكتسب هذه المعادلة أهميةً أكبر؛ لأن الاندماج الوطني لا ينبغي أن يعني إذابة الهويات المتعددة في هويةٍ واحدة. وإنما ضمان مشاركة أصحاب هذه الهويات في الدولة على قدم المساواة. فالمواطن الكردي لا ينبغي أن يكون مضطراً إلى الاختيار بين هويته الثقافية وانتمائه السوري؛ بل يفترض أن تكون المواطنة السورية الإطار الذي يستوعب هذه الخصوصية ويحميها.

كما إن نجاح هذه السياسة يتطلب تطوير اللغة الكردية نفسها على المستوى الأكاديمي. في ظل ما تشير إليه المادة من غياب مرجعية لغوية موحدة وتعدد اللهجات وأنظمة الكتابة والمناهج. ولعل ذلك ما يجعل الاعتراف الدستوري بداية لمسارٍ مؤسسي يحتاج إلى تطوير المناهج والمصطلحات وإعداد الكوادر الأكاديمية. وليس نهاية لهذا المسار.

الغاية إذن إن قضية اللغة الكردية تقدّم لسوريا الجديدة فرصةً لإعادة تعريف مفهوم الوحدة الوطنية. فالوحدة لا تعني بالضرورة التجانس، والاندماج لا يعني التخلي عن الخصوصية. فالاعتراف الدستوري يضع أساس الحقوق، والسياسات العامة تحوّلها إلى ممارسة. والمؤسسات تمنحها الاستمرارية. والمساواة في الفرص تبني الثقة.

ولهذا، فإن إدراج اللغة الكردية في الدستور، إذا اقترن بسياسات فعالة للاندماج الوطني. يمكن أن يتجاوز كونه استجابة لمطلب ثقافي أو قومي. ليصبح جزءاً من بناء عقد اجتماعي جديد: عقد لا يطلب من السوريين التخلي عن تنوعهم لكي ينتموا إلى الدولة. وإنما يجعل من هذا التنوع أحد مكونات هويتهم الوطنية المشتركة، وهنا تحديداً تكمن دلالة اللغة الكردية في سوريا الجديدة فهي ليست فقط قضية لغة وإنما اختبار لقدرة الدولة على تحويل التعدد من مصدرٍ للتوتر إلى أساس للمواطنة والاندماج الوطني.

الكهرباء بين ساعات الانتظار وكلفة الاشتراك
واقع يضغط على الأسر في قامشلو

قامشلو/ سلافا عثمان ـ أكد مواطنون إن أزمة الكهرباء وعدم انتظام ساعات التغذية وارتفاع أسعار اشتراكات المولدات؛ زادت من الأعباء المعيشية، في ظلّ اعتماد الأسر على الكهرباء لتأمين احتياجاتها اليومية، مطالبين بإيجاد حلول تضمن توفرها بأسعارٍ تتناسب مع أوضاعهم الاقتصادية.

رضوان رشيد

سليمان عثمان

تتزايد أهمية الكهرباء في تفاصيل الحياة اليومية، إذ ترتبط بها العديد من الأعمال المنزلية والخدمات الأساسية، فيما تواجه الأسر صعوبات متزايدة في تأمين مصادر مستقرة للطاقة، ويأتي ذلك في وقتٍ تحتاج فيه المنازل إلى الكهرباء للإنارة وتشغيل الأجهزة وتلبية متطلبات الحياة اليومية بصورةٍ منتظمة.

أعباء الكهرباء تتزايد

وبهذا الصدد: أكد المواطن "رضوان رشيد" من مدينة قامشلو، إن توقف المولدات وارتفاع أسعار الأمبيرات أثقل كاهل المواطنين، في ظل قلة ساعات وصول الكهرباء النظامية وعدم وجود جدول زمني واضح يمكن للأهالي الاعتماد عليه؛ "توقف المولدات أو رفع أسعارها أثقل كاهل المواطنين؛ لأن الكهرباء النظامية تأتي أحياناً ساعة أو ساعتين فقط في اليوم، ولا يوجد وقت محدد لوصولها. وهذا الأمر جعل تأمين الكهرباء من أصعب الاحتياجات التي تواجه الأسر".

وأوضح إن المولدات كانت في السابق تؤمن الكهرباء لثماني ساعات يومياً وبأسعارٍ مقبولة، الأمر الذي كان يساعد المواطنين على تلبية احتياجاتهم المنزلية، وخاصةً خلال ساعات المساء، عندما تصبح الحاجة إلى الإنارة والكهرباء أكبر؛ "في السابق كانت المولدات تؤمن الكهرباء لنحو ثماني ساعات، وكان ذلك جيداً بالنسبة للمواطن؛ لأن هناك حاجة حقيقية للكهرباء في المنزل، وبعد غروب الشمس يصبح المكان مظلماً، بينما يحتاج الأطفال إلى الدراسة، كما تحتاج العائلات إلى غسل الملابس وتعبئة المياه وتشغيل الأجهزة المنزلية، وكل هذه الأمور تعتمد بشكلٍ أساسي على الكهرباء".

وبيّن إن عدم انتظام الكهرباء النظامية يزيد من معاناة المواطنين، لا سيما عندما تأتي في أوقاتٍ مبكرة من الصباح، وإن وصولها في الساعة الخامسة فجراً لا يتيح للأهالي الاستفادة منها بالشكل المطلوب، لأن معظم الأهالي يكونون نائمين في ذلك الوقت؛ "نريد كهرباء نظامية تأتي في ساعاتٍ محددة، حتى يتمكن المواطن من الاستفادة منها، وليس أن تأتي ساعة في الخامسة صباحاً ثم لا نراها بقية اليوم، في بعض الأماكن تأتي الكهرباء ساعتين، لكن إذا كانت إحدى الساعات في وقت الفجر، فلا يستطيع المواطن الاستفادة منها كما يجب".

طاقة بلا حلول

ولفت رشيد إلى أن الأسر أصبحت أمام أعباء إضافية بسبب ارتفاع أسعار الأمبيرات، وإن الوضع الاقتصادي لا يسمح لجميع المواطنين بتحمّل تكاليف الكهرباء الخاصة، في وقتٍ تحتاج فيه المنازل إلى مصدر مستمر للطاقة لتسيير أعمالها اليومية، وإن الطاقة الشمسية، رغم كونها أحد البدائل المتاحة، ليست حلاً متاحاً لجميع المواطنين بسبب ارتفاع تكاليف تركيبها، إن شريحة واسعة من الأهالي لا تستطيع تحمّل تكاليف شراء الألواح والبطاريات والمعدات اللازمة لتشغيلها؛ "ليس الجميع لديه القدرة على تركيب الطاقة الشمسية، فسعرها مرتفع جداً، وهناك عائلات لا تستطيع تحمّل هذه التكاليف، لذلك نحتاج إلى حل يكون متاحاً لجميع المواطنين، وليس لفئة معينة فقط".

واختتم المواطن "رضوان رشيد" حديثه بالتأكيد على أن الكهرباء أصبحت من الاحتياجات الأساسية في الحياة اليومية، مطالباً بتحديد ساعات واضحة للكهرباء النظامية أو إيجاد آلية تضمن استمرار عمل المولدات بأسعارٍ مناسبة، بما يخفف الأعباء عن المواطنين ويمكنهم من تلبية احتياجاتهم المنزلية الأساسية؛ "إذا تكن هناك كهرباء نظامية كافية، نريد إعادة المازوت الخدمي لتشغيل المولدات، حتى يصبح سعر الأمبير معقولاً ويستطيع المواطن تحمّله، لأن الوضع الحالي أصبح صعباً جداً على الأهالي".

المولدات تُثقل كاهل الأهالي

من جهته، بيّن المواطن "سليمان عثمان" من بلدة كرياوي، أن توقف المازوت الخدمي المخصص للمولدات وارتفاع أسعار الأمبيرات؛ زاد من الأعباء المعيشية على الأهالي، في ظل حاجة الأسر اليومية إلى الكهرباء لتأمين احتياجاتها الأساسية، وإن الأسعار الحالية أصبحت تفوق قدرة كثير من المواطنين على تحملها.

وأوضح عثمان إن المولدات كانت في السابق تؤمّن الكهرباء لساعاتٍ طويلة وبسعرٍ مقبول بالنسبة للأهالي، وبأن مولدة في بلدة كرياوي كانت تعمل نحو ثماني ساعات يومياً، وكان سعر الأمبير يبلغ ١٧ ألف ليرة سورية، مستفيداً من المازوت المدعوم الذي كان يخفف من تكاليف تشغيل المولدات؛ "في السابق كانت لدينا مولدة في بلدة كرياوي تعمل نحو ثماني ساعات في اليوم، وكان الوضع مقبولاً بالنسبة لنا".

وأضاف إن ثلاثة منازل من عائلته كانت تستفيد من كهرباء المولدة، وكان لديه اشتراك بقدرة ١٥ أمبير، ويدفع نحو ٢٥٠ ألف ليرة سورية شهرياً، وهو مبلغ كان، بحسب وصفه، مناسباً مقارنةً بالخدمات التي يحصل عليها المواطن خلال ساعات تشغيل المولدة.

وأشار إلى أن الوضع تغير بشكلٍ كبير بعد توقف المازوت الخدمي عن المولدات، حيث ارتفعت أسعار الأمبيرات إلى مستويات تفوق قدرة الكثير من الأهالي؛ "بعد توقف المازوت الخدمي تفاجأنا بارتفاع كبير في الأسعار، فأصبح صاحب المولدة يطلب نحو ١٥ دولاراً مقابل الأمبير الواحد، وإذا أردت ١٥ أمبيراً فعليّ أن أدفع ما يقارب ٢٢٥ دولاراً".

ولفت عثمان إلى إن هذه التكلفة أصبحت تشكل عبئاً كبيراً على أصحاب الدخل المحدود والعاملين، وأن قيمة اشتراك الكهرباء قد تقترب من راتب عاملين يعملان بدوام إداري، وهو ما يجعل تأمين الكهرباء أمراً صعباً بالنسبة للعديد من العائلات؛ "عندما يصل سعر ١٥ أمبيراً إلى نحو ٢٢٥ دولاراً، فهذا يعني أن عائلة تحتاج إلى دخل عاملين يعملان بدوام إداري حتى تتمكن من دفع تكلفة الكهرباء، وهذا الأمر أصبح ثقيلاً جداً على أهالي البلدة".

ضرورة إيجاد حلول جذرية

وأكد أن المشكلة لا تتعلق بالإنارة فقط، بل تنعكس على مختلف تفاصيل الحياة اليومية، موضحاً أن المرضى يحتاجون إلى الكهرباء، كما الغسالات ومضخات المياه، إضافةً إلى تعبئة المياه والقيام بالأعمال المنزلية الأساسية؛ "هناك مرضى في المنازل، وتعبئة المياه تحتاج إلى الكهرباء، وكذلك تشغيل الغسالة والبراد وغيرها من الاحتياجات، المواطن يحتاج الكهرباء في كل تفاصيل حياته اليومية، ولذلك؛ فإن انقطاعها أو ارتفاع سعرها بهذا الشكل أصبح وجعاً حقيقياً للأهالي".

وأشار إلى أن ارتفاع تكاليف الكهرباء أثر حتى في قدرة الأهالي على الاهتمام بمنازلهم وحدائقهم، وأن عدم توفر الكهرباء بشكلٍ مناسب يجعل كثيراً من الأعمال اليومية أكثر صعوبة، ويحد من قدرة الأسر على تأمين احتياجاتها البسيطة، أن تركيب الطاقة الشمسية ليس حلاً متاحاً للجميع، بسبب ارتفاع تكاليفها، وإن هناك عائلات لا تستطيع تحمّل تكاليف شراء الألواح والبطاريات والمعدات اللازمة، وبالتالي تبقى بحاجةٍ إلى مصدر كهرباء يمكن الاعتماد عليه وبسعرٍ مناسب.

وفي ختام حديثه؛ طالب "سليمان عثمان" الجهات المعنية بإيجاد حلول جذرية لأزمة الكهرباء، سواءً من خلال إعادة تأمين المازوت الخدمي للمولدات أو توفير بدائل تضمن حصول المواطنين على الكهرباء بأسعار تتناسب مع أوضاعهم الاقتصادية؛ "نحن نطالب بوضع حلول جذرية لهذه المشكلة؛ لأن المواطن يريد فقط أن يتمكن من تأمين احتياجاته الأساسية، والكهرباء أصبحت ضرورة لا يمكن الاستغناء عنها، لذلك؛ يجب إيجاد حل يراعي أوضاع الأهالي وقدرتهم على الدفع".